حاويات المعنى

سعيد أحمد البطاطيّ*

تاريخ تسلُّم البحث : 2020/1/3م تاريخ قبول النشر: 2020/3/8م

الملخّص

سعى هذا البحث إلى الوقوفِ على ما يمكن أن يُصْطَلَح عليه بـ(حاوياتِ المعنى)، والإجابةِ عن الآتي: أين يوجد المعنى؟ وما المستوى أو المستويات اللغويّة التي تشتملُ على حاوياتٍ معنويّة؟ وإذا كانت مستويات الدرس اللغويّ أربعة، هي: المستوى الصوتيّ، والمستوى الصرفيّ، والمستوى النحويّ، والمستوى الدلاليّ؛ فإنّ حاويات المعنى إنما تُلتَمَسُ في المستويات الثلاثة: الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ، لا في المستوى الدلاليّ؛ لأنّ المستوى الدلاليّ هو مستوى المعنى، أي: مستوى نتاج المستويات الثلاثة الأولى. فالمعنى يُدرسُ فيه، ويُلتَمَس في ما دونه من مستويات الدرس. فهي تنتج المعنى، وهو يبحث عن المعاني فيها، ويدرس هذه المعاني، ويصنّفها، ويحلّلها، ويقترح مناهج تحليلها ودرسها. من أجل هذا كانت عنايةُ البحثِ بحاوياتِ المعنى في المستويات الثلاثة: الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ.

حاويات المعنى:

تجاوز إشكاليّة المعنى:

كلمة (معنى) من أشدّ الكلمات غموضا؛ ذلك أنّها من الكلماتِ المجرّدة لا الحسيّة، والكلمات المجرّدة يكتنفها من الغموض ما لا يكتنف الكلمات الحسيّة في العادّة. وإذا كانت الكلماتُ المجرّدة أوغلَ في الغموضِ من الكلمات الحسيّة؛ فإنّ كلمة (معنى) من أشدّ الكلمات المجرّدةِ غموضا، ومن أبعدها إيغالا فيه. فكلماتٌ مثلُ: (يقين)، و(إيمان)، و(حبّ)، و(كرّه)؛ كلمات مجرّدة لكنّها يمكن الإمساكُ بها على نحو من الوجوه. أمّا كلمة (معنى)؛ ففيها من المراوغة ما يجعل الإمساك بها أمرا بعيدَ المنال، تشوبه مشكلات معنويّة جمّة، قد تندرج على نحو من الأنحاء، في ضمن ما يوصف بسوء الاستعمال اللغويّ الذي يُعدُّ من سماتِ المعضلة الأوروبيّة في اللغة[1]، حتّى ضجر كثيرٌ من اللغويّين الغربيّين المحدثين "من سوء استعمالها، وممّا توقع فيه من مشكلاتٍ، ودعا إلى تجنّب استعمالها"[2].

وكان جون لاينز قد لامس هذا الغموض الدلاليّ لكلمة (معنى)، فقال: "إنّ المصطلح (معنى) يحتوي هو نفسه على عدد من المعاني"[3]. ويقصد أنّ كلمة (معنى) لا تستقرّ ظلالها الدلاليّة في التركيب النحويّ، ويختلفُ مدلولها بالضرورة من تركيب إلى تركيب آخر[4]. فضلا على هذا، يبرز الغموض الدلالي لمفهوم المعنى حين نراجع معجما ما؛ لنتعرّف من خلاله معنى كلمة ما، فنجد المعجمَ يحشد لنا عددا من المعاني لتلك الكلمة. فما معناها– إذن– من بين ذلك الحشد كلّه؟ أكلّ ذلك الحشد هو أم بعضه أم كلّ واحد منه أم مجموعه؟

وفي هذا السياق استبعد لغويّون المعنى من الدرس اللغويّ، بحجّة أنّ المعاني وحدات عقليّة أشبه بالألغاز، وأنّ أكثرها تجريديّ لا سبيل إلى حدّه. وممّن ذهب هذا المذهب السلوكيّون[5]، وعلى رأسهم بلومفيليد الذي قال: إنّ "دراسة المعنى أضعف نقطة في الدراسة اللغويّه"[6]، وإنّها "تُعدُّ خارج المجال الواقعيّ لعلم اللغة"[7] الذي قصره على المادّة "التي يمكن ملاحظتها وتجربتها وقياسها"[8].

* أستاذ مشارك - قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب ـ جامعة حضرموت.

ويبدو أنّ تلك المشكلات قد لا تمكّن من تعريف المعنى تعريفا جامعا مانعا، لِما يكتنف مفهوم المعنى من غموض، ولما يحوطه من مُعضلاتٍ، لكنّها لا تكفي مسوّغا لاستبعاد المعنى من مجال الدرس اللغويّ بالكليّة، وللزعم بأنّه لا يمكن دراستُه دراسا موضوعيا، فالموضوعيّة غيرُ مَتَوَقِّفةٍ على مجرّد التعريف، وليس التعريفُ الجامعُ المانعُ من لوازمها.

وقد وُجِدتْ محاولات جادة تجاوزت إشكاليّة المعنى، وسَعَتْ إلى درسِه درسا موضوعيّا. منها بحثُ القيمة عند سوسير، في الفصل الذي جعله بعنوان "القيمة اللغويّة"[9]، تكلّم فيه على اللغة بوصفها "فكرة منظّمة مقرونة بالصوت"[10]، للبرهنة على أنّها "ليستْ إلّا نظاما للقيم"[11]، يتكوّن في حدوده الدنيا، من عنصرين، هما الدالّ والمدلول، يتّحدان معا اتّحادَ وجهِ الورقةِ بظهرها[12]، وناتجُ اتّحادِهما هو العلامة اللغويّة التي تفسّر طبيعتُها الاعتباطيّة[13] "خلقَ النظامِ اللغويّ"[14]، وفوقيّتَه، واستقلالَه[15]. وفحوى القيمة عند سوسير أنّ "اللغة نظام من العناصر المعتمدِ بعضُها على بعض، تنتج قيمة كلّ عنصر من وجود العناصر الأخرى في وقت واحد"[16]، ممّا حدا به إلى القول: إنّه "لا توجد في اللغة سوى الفروق"[17] المتمثِّلة في "العناصر السلبيّة دون العناصر الإيجابيّة"[18]، والمتجسِّدة في علاقات الترابط وعلاقات الاستبدال[19].

ومنها بحوث المعنى عند قدماء العرب، ولا سيّما الأصوليّون الذين كانت مباحثهم في الدلالة من أهمّ مباحث المعنى عند العرب، وأدناها إلى علم الدلالة؛ فكان الدليلُ[20] والمفهومُ[21] ومباحثُ الاستدلالِ اللغويّ[22] من صميم دراستهم، على الرغم من أنّهم لم يقصدوا إلى بحث الدلالة اللغويّة في ذاتها ومن أجل ذاتها، وإنّما قصدوا إليها توسّلا لمضامين القرآن، ومقاربةِ معانيه، واستيعاب فهمه، واستنباط أحكامه، أي: كانوا يحتاجونها "تكميلا للنظر في الأصول"[23]. ومع هذا كانت مباحثهم الدلاليّة "سابقة لعصرها بمئات السنين"[24]، وانتهوا فيها "إلى كثير من النتائج والملاحظات التي انتهت إليها دراسة المعنى في العصر الحديث، بل إنّها عنيت ببعض الجوانب التي لم تلق من المحدثين عناية كافية"[25]. ولعلّ أهمّ ما ماز مباحث الأصوليّين في المعنى: أنّها كانت تحاول الوصول إلى نتائج كليّة، وقوانين عامّة، وملاحظ شاملة، يُعتمد عليها في فهم النصوص الشرعيّة خاصّةً، والنصوص اللغويّة عامّة، وكانوا يؤطّرون هذه النتائج والكليّات والملاحظ بالاعتماد على العرف اللغويّ العامّ، والعرفِ الشرعيّ الخاصّ[26]. لذا نجد عندهم مباحث دلاليّة قلّما نجدها عند غيرهم من القدماء، كالبحثِ في دلالة اللفظ على المعنى من حيثيّة المتكلّم والسامع، وجعلوها على قسمين: دلالة حقيقيّة، وهي ما يقصده المتكلّم، ودلالة إضافيّة أو نسبيّة، وهي ما يفهمه السامع؛ وكالبحث في دلالة اللفظ على المعنى من حيث كمال المعنى، وجعلوها على ثلاثة أقسام: دلالة مطابقة، ودلالة تضمّن، ودلالة التزام، وكالبحث في دلالة اللفظ على المعنى من حيث الشمول والحصر[27]، وجعلوها على قسمين: عامّ[28]، وخاصّ[29]؛ وكالبحث في دلالة اللفظ على المعنى من حيثيّة الاستعمال، وجعلوها على قسمين: حقيقة، ومجاز[30]؛ وكالبحث في دلالة اللفظ من حيثيّة الوضوح والخفاء[31]، وجعلوها على قسمين: واضح[32]، وغير واضح[33]؛ وكالبحث في طرق الدلالة[34]، وهي عند الجمهور: دلالة بالعبارة، ودلالة بالإشارة، ودلالة بالنصّ، ودلالة بالاقتضاء، ودلالة بمفهوم المخالفة[35].

وفي سياق تجاوز إشكاليّة المعنى، نودّ الوقوفَ- في هذا البحث- عند ما يمكن أن يُصْطَلَح عليه بـ(حاوياتِ المعنى)[36]، أي: أين يوجد المعنى؟ وما

المستوى أو المستويات اللغويّة التي تشتملُ على حاوياتٍ معنويّة؟ وإذا كانت مستويات الدرس اللغويّ أربعة، هي: المستوى الصوتيّ، والمستوى الصرفيّ، والمستوى النحويّ، والمستوى الدلاليّ؛ فإنّ حاويات المعنى إنما تُلتَمَسُ في المستويات الثلاثة: الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ، لا في المستوى الدلاليّ؛ لأنّ المستوى الدلاليّ هو مستوى المعنى، أي: مستوى نتاج المستويات الثلاثة الأولى. فالمعنى يُدرسُ فيه، ويُلتَمَس في ما دونه من مستويات الدرس. فهي تنتج المعنى، وهو يبحث عن المعاني فيها، ويدرس هذه المعاني، ويصنّفها، ويحلّلها، ويقترح مناهج تحليها ودرسها. وبناء عليه سنحاول تلمّس حاوياتِ المعنى في المستويات الثلاثة: الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ.

المستوى الصوتيّ:

الصوتُ اللغويّ بِبُعْدَيهِ: الفونوتيكيّ ، والفونولوجيّ ؛ لا علاقة مباشرةً له بالمعنى. فعلم الأصوات الفونيتيكيّ إنّما "يدرسُ مادّةَ الصوتِ"[37] اللغويّ بوصفه حدثا فيزيائيّا[38]، تُنتجُه أعضاء فسلجيّة، وتستقبله أعضاء فسلجيّة؛ فيبحث "في سمات أصواتِ اللغاتِ كلِّها، أو لغةٍ معيّنةٍ، من غير أن ينظر في وظائف الأصوات، ومن غير أن يُعنى بالقوانين الصوتيّة"[39]. وعلم الأصوات الفونولوجيّ معنيٌّ بالصوت اللغويّ من حيثُ وظيفتُه "في سياق الكلام"[40]، أي: إنّه "يدرسُ النُظُمَ الصوتيّة للغة معيّنةٍ"[41]، ولا يتناول المضامين إلّا حين يتجاوز الفونيم والمقطع، إلى النبر والتنغيم، على أنّ النبرَ والتنغيمَ، إذا اتّصلا بالمعنى؛ فينتميانِ إلى المورفيم، وهو من حقل الصرفِ لا حقل الأصوات. أمّا إذا لم يتّصلا بالمعنى؛ فلا إشكالَ في أن يحتويهما الدرس الفونولوجيّ.

على أساسٍ من هذا، يمكنُنا القول: إنّ قضايا المستوى الصوتيّ إنّما ترتبط ارتباطا مباشرا بالدالّ، لا بالمدلول؛ لأنّها إنّما تُظهر لنا في نهاية المطاف، الكيفيّةَ التي تتولّد بها الدوالُّ اللغويّة[42]. وهي كيفيّة لا علاقة مباشِرةً لها بالمعنى. وتقوم هذه الكيفيّة على أساس قانوني الاستبدال والتجاور، أو ما يمكن أن يُصطلح عليه بمبدأ التقابل.

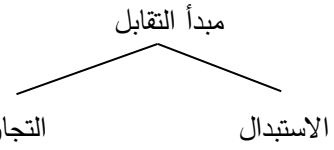

ويمكن إيضاح قانون الاستبدال الصوتيّ بالجدول الآتي:

باح	جال	دهر
راح	صال	زهر
ساح	قال	قهر
فاح	مال	مهر
ناح	هال	نهر

ويمكن إيضاح قانون التجاور الخطّيّ بالجدول الآتيّ:

علم	عمل	لمع

يُلْحَظُ من الجدولَيْنِ أنّ قانون الاستبدال لم يؤدِّ إلى تغيير مباشر في المدلول، بل أدّى إلى تغيير مباشر في الدالّ، ترتّب عليه تغيير في المدلول بطبيعة الحال. وكذلك قانون الترتيب الخطّيّ (التجاور)، لم يؤدِّ إلى تغيير مباشر في المدلول، بل أدّى إلى تغيير مباشر في الدالّ، ترتّب عليه تغيير في المدلول بطبيعة الحال. والحاصل أنّ مبدأ التقابل الصوتيّ، على المحورَيْنِ: العموديّ والأفقيّ؛ إنّما يولّد دالّا جديدا مرتبطا بمدلول جديد غيرِ مدلول الدالّ السابق. وسببُ تغيّر المدلول إنّما هو أمرٌ ترتّب على تغيير صورة الدالّ، ولم يترتّب على استبدال صوتٍ بصوت أو تقديم صوتٍ على صوت.

في هدي ما تقدّم، لا نميل إلى مذهب مَنْ ذَهَبَ إلى أنّ التغيير الصوتيّ في الكلمة يؤدّي إلى تغيير مباشر في معناها، كصبحي الصالح الذي عقد في كتابه: (دراسات في فقه اللغة) فصلا على القيمة التعبيريّة للصوت، أسماه: "مناسبة حروف العربيّة لمعانيها"[43]. قال فيه: "لم يخفَ على نفرٍ من علمائنا الأقدمين أنّ "اللغة أصواتٌ يعبّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم"[44]، فلمّا أفاضوا في دراسة هذه المادّة اللغويّة الصوتيّة؛ عَرَفوا لكلِّ حرفٍ صوتَه صفةً ومخرجا، مثلما عرفوا إيحاءَه دلالةً ومعنى"[45]. ثُمَّ قال في بيان الغرض من هذا الفصل: "أمّا الذي نريد الآنَ بيانَه، فهو ما لاحظه علماؤنا من مناسبة حروف العربيّة لمعانيها، وما لمحوه في الحرف العربيّ من القيمة التعبيريّة الموحية، إذ لم يَعْنِهم من كلِّ حرفٍ أنّه صوت، وإنّما عناهم من صوتِ هذا الحرف أنّه معبّر عن غرض، وأنّ الكلمة العربيّة مركّبة من هذه المادّة الصوتيّة التي يمكن حلُّ أجزائها إلى مجموعة من الأحرف الدوالّ المعبّرة، فكلُّ حرفٍ منها يستقلُّ ببيانِ معنى خاصّ ما دام يستقلّ بإحداثِ صوتٍ معيّن. وكلُّ حرفٍ له ظلّ وإشعاع، إذ كان لكلِّ حرفٍ صدى وإيقاع"[46].

وصبحي الصالح مُقْتَفٍ- في هذا الشأن- أثرَ ابنِ جنّي (392هـ) الذي عقد في خصائصه بابين على هذه الظاهرة[47]. هما: "بابٌ في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"[48]، و"بابٌ في إمساسِ الألفاظِ أشباهَ المعاني"[49]. احتفى فيهما احتفاءً كبيرا بتلك الظاهرة.

استهلَّ البابَ الأوّل بقوله: "هذا غَوْرٌ من العربيّة لا يُنتَصَفُ منه، ولا يكاد يُحاط به. وأكثرُ كلامِ العربِ عليه، وإن كان غُفْلا مَسهُوّا عنه"[50]. وتكلّم فيه على كلمات متقاربةٍ في اللفظِ، فَتَلَطَّفَ بذكاءٍ باذخ، في ردّ تقاربِها اللفظيّ إلى تقاربٍ معنويّ، عوّل فيه كثيرا على القيمة التعبيريّة للصوت[51]. فـ(أزّ) يُقاربُ معناها معنى (هزَّ)؛ لأنّ "الهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان، لتقاربِ المعنيَيْنِ"[52] إلّا أنّ الأزّ أعظم من الهزّ؛ لأنّ الهمزة أقوى من أختِها الهاء[53]. و(عسف) يقاربُ معناها معنى (أسف)؛ لأنّ "العين أخت الهمزة"[54] إلّا أنّ معنى الأسف أغلظ من معنى العسف؛ لأنّ الهمزة أقوى من العين[55]. وتركيب (ع ل م) يقارب تركيب (ع ر م) لفظا ومعنى، بأُخْتِيَّةِ ما بين اللام والراء[56]. وتركيب (ح م س) يقارب تركيب (ح ب س) لفظا ومعنى، بأُخْتيّةِ ما بين الميم والباء[57]. وتركيب (ع ل ب) يقارب تركيب (ع ل م) لفظا ومعنى؛ لأنّ "الباء أخت الميم"[58]. وتركيب (ق ر د) يقارب تركيب (ق ر ت) لفظا ومعنى؛ "لأنّ التاء أختُ الدالّ"[59]. وتركيب (ع ل ز) يقارب تركيب (ع ل ص)؛ لأنّ "الزاي أخت الصاد"[60]. وتركيب (س ح ل) يقارب تركيب (ص هـ ل)؛ لأنّ "الصاد أختُ السين، كما أنّ الهاء أختُ الحاء"[61]. ثُمّ قال: "وتجاوزوا ذلك إلى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة: الفاء، والعين، واللام. فقالوا: (عصر الشيءَ)، وقالو: (أزَله)، إذا حبسه. والعصرُ ضربٌ من الحبسِ.

وذاك من (ع ص ر)، وهذا من (أ ز ل). والعينُ أختُ الهمزة، والصادُ أختُ الزاي، والراءُ أختُ اللامِ"[62]. وختم الباب بقوله: "وهذا النوعُ من الصنعةِ موجودٌ في أكثرِ الكلامِ وفَرْشِ اللغةِ، وإنّما بقي مَن يثيره، ويبحثُ عن مكنونه؛ بل مَن إذا أوضِحَ له، وكُشِفَتْ عنده حقيقتُه؛ طاع قلبُه لها، فوعاها، وتقبّلها. وهيهات ذلك مطلبا، وعزّ فيهم مذهبا! وقد قال أبو بكر: مَنْ عرف ألف، ومَنْ جهِل استوحش. ونحن نُتبعُ هذا الباب بابا أغربَ منه، وأدلَّ على حكمةِ القديم سبحانه، وتقدّستْ أسماؤه، فتأمّلْه تحظَ به بعونِ الله تعالى"[63].

واستهلّ الباب الآخر بقوله: "اعلمْ أنّ هذا موضع شريف لطيف. وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقّتْه الجماعةُ بالقبول له، والاعترافِ بصحّتِه"[64]. وتكلّم فيه على مبانٍ صرفيّة رأى أنّ في أصواتِها ما يدلُّ على معانيها[65]، وعلى ألفاظٍ رأى أصواتَها مشاكلةً لمعانيها[66]، بعضُها من جنس ما ذكره في الباب السابق[67]. وكان- في كلِّ ذلك- يتلطّف تلطّفَه المعهود؛ ليُظْهِرَ الصوتَ حاويا على معنى[68]. فمُضَعَّفُ الثلاثيّ في تشكيله الصوتيّ استطالةٌ ومدٌّ؛ لذا كان ذلك من معناه، ومُضَعَّف الرباعيّ في تشكيله الصوتيّ تقطيعٌ؛ لذا كان التقطيعُ من معناه. قال: "قال الخليل: كأنّهم توهّموا في صوتِ الجُنْدُبِ استطالةً ومدّا؛ فقالوا: (صَرَّ)، وتوهّموا في صوتِ البازي تقطيعا؛ فقالوا: (صَرْصَرَ)"[69]. والمصادرُ التي على بناءِ (فَعَلَان) تتوالى فيها الحركاتُ؛ للدلالة على توالي حركاتِ الفعلِ، المُسْتَدَلِّ عليها من دلالة ذلك البناء على الاضطراب. قال: "وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان: إنّها جاءت للاضطراب والحركة، نحو: النَقَزان، والغَلَيان، والغَثَيان. فقابلوا بتوالي حركاتِ المثال توالِيَ حركاتِ الأفعال"[70].

ومُضَعَّفُ الرباعي مُكرّرٌ في مبناه صوتانِ، ففاؤه ولامه الأولى من صوتٍ، وعينُه ولامه الثانية من صوتٍ آخر؛ لذا عدَّ التكرار من معناه. قال: "ووجدتُ أنا من هذا الحديث أشياءَ كثيرة على سَمْتِ ما حَدّاه[71]، ومنهاجِ ما مثَّلاه. وذلك أنّك تجد المصادر الرباعيّة المضعّفة تأتي للتكرير؛ نحو: (الزعزعة)، و(القلقلة)، و(الصلصة)، و(القعقعة)، و(الصعصعة)، و(الجرجرة)، و(القرقرة)"[72]. ومن معاني بناء (اسْتَفْعَلَ) الدلالة على الطلب كما هو مقرّرٌ في كتب الصرف[73]؛ فعدَّ ذلك من قبيل ترتيب الحروف على ترتيب المعاني، وأنّه من صميم نظريّته القائمة على أنّ المعنى مُستَمَدٌّ من جهة الصوت، فقال: "ومن ذلك- وهو أصنع منه- أنّهم جعلوا (اسْتَفْعَلَ) في أكثر الأمر للطلب؛ نحو (اسْتَسْقى)، و(اسْتَطْعَمَ)، و(اسْتَوْهَبَ)، و(اسْتَمْنَحَ)، و(اسْتَقْدَمَ عَمْرًا)، و(اسْتَصْرَخَ جَعْفَرًا). فَرُتِّبَتْ في هذا البابِ الحروفُ على ترتيب الأفعال"[74]. وفسّر ذلك بأنّ الأفعال إذا "وقعت عن غير طلب؛ إنّما تَفْجَأُ حروفُها الأصولُ، أو ما ضارع بالصنعة الأصولَ. فالأصولُ نحو قولهم: (طَعِمَ)، و(وَهَبَ)، و(دَخَلَ)، و(خَرَجَ)، و(صَعَدَ)، و(نَزَلَ). فهذا إخبار بأصولٍ فاجَأَتْ عن أفعالٍ وقعت، ولم يكن معها دلالة تدّل على طلب لها، ولا إعمال فيها. وكذلك ما تقدّمت الزيادةُ فيه على سَمْتِ الأصل؛ نحو: (أَحْسَنَ)، و(أَكْرَمَ)، و(أَعْطَى)، و(أَوْلَى). فهذا من طريق الصنعة بوزن الأصل في نحو: (دَحْرَجَ)، و(سَرْهَفَ)، و(قَوْقى)، و(زَوْزى). وذلك أنّهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني، فكلّما ازدادت العبارة شبها بالمعنى كانت أدلَّ عليه، وأَشْهَدَ بالغرض فيه"[75]. فإذا "أخبرتَ بأنّك سعيتَ فيها، وتسبَّبتَ لها؛ وجب أن تقدِّمَ أمام حروفِها الأصولِ في مُثُلِها الدالّةِ عليها أحرفًا زائدةً على تلك

الأصولِ، تكونُ كالمقدّمة لها، والمُؤدّية إليها. وذلك نحو: (اسْتَفْعَلَ)؛ فجاءت الهمزةُ، والسينُ، والتاءُ؛ زوائدَ، ثُمَّ وَرَدَتْ بعدها الأصولُ: الفاءُ، والعينُ، واللامُ. فهذا من اللفظ وَفْقَ المعنى الموجود هناك. وذلك أنّ الطلبَ للفعل والتماسَه، والسعيَ فيه، والتأتِّيَ لوقوعه؛ تقدّمه، ثُمَّ وَقَعَتِ الإجابةُ إليه، فتَبِعَ الفعلُ السؤالَ فيه، والتسبّبَ لوقوعه. فكما تَبِعَتْ أفعالُ الإجابةِ أفعالَ الطلبِ، كذلك تَبِعَتْ حروفُ الأصلِ الحروفَ الزائدةَ التي وضعت للالتماس والمسألة. وذلك نحو: (اسْتَخْرَجَ)، و(اسْتَقْدَمَ)، و(اسْتَوْهَبَ)، و(اسْتَمْنَحَ)، و(اسْتَعْطى)، و(اسْتَدْنى). فهذا على سَمْتِ الصنعةِ التي تقدَّمت في رأي الخليل وسيبويه[76]، إلّا أنّ هذه أغمض من تلك. غير أنّها وإن كانت كذلك؛ فإنّها منقولة عنها، ومعقودة عليها. ومَن وَجَدَ مقالًا قال به، وإن لم يسبق إليه غيرُه. فكيف به إذا تبع العلماء فيه، وتلاهم على تمثيل معانيه"[77]. ومن أغربِ ما ذهب إليه في هذا الباب أنّه عدَّ دلالة بناءِ (فَعَّلَ) على التكثير[78]، كانت بسبب تضعيف عينِ المثال، والعينُ أقوى من الفاء واللام، وأحصن، وكأنّه قد ذُهِلَ عن أنّ العين إنّما هي في المثال، لا في كلِّ فعلٍ جيء به على مثاله. قال: "ومن ذلك أنّهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلًا على تكرير الفعل، فقالوا: (كَسَّرَ)، و(قَطَّعَ)، و(فَتَّحَ)، و(غَلَّقَ). وذلك أنّهم لمّا جعلوا الألفاظَ دليلةَ المعاني فأَقْوى اللفظِ ينبغي أن يقابل به قوّةُ الفعل، والعينُ أقوى من الفاءِ واللامِ، وذلك لأنّها واسطةٌ لهما، ومكنوفةٌ بهما؛ فصارا كأنّهما سياجٌ لها، ومبذولانِ للعوارضِ دونها"[79]. وهذا عنده "من مساوقة الصيغة للمعاني"[80]؛ لأنّ "باب تكرير العين هو طريق معنويّة"[81]. هذا ممّا يتّصل بالمباني الصرفيّة. وأمّا ما يتّصل بالألفاظ؛ فقال فيه: "فأمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث؛ فبابٌ عظيمٌ واسعٌ، ونهجٌ مُتْلَئِبٌ عند عارفيه مأموم. وذلك أنّهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْتِ الأحداثِ المُعَبَّرِ بها عنها، فيعدّلونها بها، ويحتذونها عليها. وذلك أكثرُ ممّا نقدّره، وأضعافُ ما نستشعره"[82]. وذكر من ذلك: الخَضْمَ لأكل الرّطْبِ، والقَضْمَ لأكل اليابس[83]. وأرجع الفرقَ بينَ المعنيَيْنِ إلى رخاوةِ الخاء وصلابةِ القاف. قال: "فاختاروا الخاءَ- لرخاوتِها- للرّطْبِ، والقافَ- لصلابتِها- لليابس؛ حَذْوًا لمسموع الأصواتِ على محسوسِ الأحداثِ"[84]. وذكر أنّ "النضْخَ أقوى من النضْحِ"[85]، وأرجع ذلك إلى رقّةِ الحاء وغِلْظةِ الخاءِ. قال: "فجعلوا الحاءَ- لرقّتِها- للماءِ الضعيف، والخاءَ- لغِلَظِها- لما هو أقوى منه"[86]. وذكر القَدَّ: للقطع طولا، والقَطَّ: للقطع عرضا. وأرجع ذلك إلى "أنَّ الطاءَ أحصرُ للصوتِ وأسرعُ قطعا له من الدال. فجعلوا الطاءَ المناجِزةَ لقطع العَرْضِ؛ لقربه وسرعتِه، والدالَ المماطِلةَ لما طال من الأثر، وهو قطعه طولا"[87]. وذكر أنّ "الوصيلةَ أقوى معنى من الوسيلةِ"[88]؛ لأنّ الصاد "أقوى صوتا من السين؛ لما فيها من الاستعلاء"[89]. وذكر أنّ السدَّ "دونَ الصدِّ"[90]؛ لأنّ السينَ صوتٌ ضعيفٌ، والصادَ صوتٌ قويٌّ؛ "فجعلوا الصاد- لقوّتِها- للأقوى، والسينَ- لضعفِها- للأضعف"[91]. وذكر ألفاظا أخرى من هذا القبيل، ثُمَّ قال: "ومِن وراء هذا ما اللطفُ فيه أظهرُ، والحكمةُ أعلى وأصنعُ. وذلك أنّهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيهِ أصواتِها بالأحداثِ المُعبَّرِ عنها بها؛ ترتيبَها، وتقديمَ ما يضاهي أوّلَ الحدثِ، وتأخيرَ ما يضاهي آخرَه، وتوسيطَ ما يضاهي أوسطَه؛ سَوْقًا للحروفِ على سَمْتِ المعنى المقصود، والغرضِ المطلوبِ"[92]. ومثّل لهذا بالكلماتِ: (بحث)، و(شدّ)[93] ، و(جرّ)[94] ؛ فهو يرى أنّ أصواتَها مرتّبةٌ على وفق ترتيب الأحداثِ التي يحصل بها الفعلُ؛

أي: على وفق تحصيل معناها. ونكتفي بما قاله في (بحث)؛ إذ قال: "وذلك قولهم: (بحث). فالباءُ لغلظها تُشبه بصوتها خَفْقةِ الكفِّ على الأرضِ، والحاءُ لصحلِها تُشبه مخالبَ الأسدِ وبراثنَ ال ذئبِ إذا غارت في الأرض، والثاء للنفثِ والبثِّ للتراب. وهذا أمرٌ تراه محسوسا محصّلا"[95]. وواضح أنّ هذا الأمرَ ليس من المحسوس ولا من المحصّل، بل هو في باب التكلّف أدخل.

وكلُّ هذا الذي بناه ابن جنيّ على أساسٍ من فكرة (أنّ للصوتِ قيمة تعبيريّة)؛ ينقضه رأيُ عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) في نظم الأصوات، وأنّها منظومة على نحوٍ لا تقتضيه مناسبةٌ معنويّةٌ ولا حجّةٌ عقليّةٌ، وأنّ الذي هو منظوم على وفق مقتضياتِ المعنى وموجباتِ العقلِ إنّما هو الكلمات في فضاء الجملة، لا الأصواتُ في شَبَحِ الكلمة. قال: "وممّا يجب إحكامه... الفرقُ بين قولنا: (حروف منظومة)، و(كَلِمٌ منظومة). وذلك أنّ نظمَ الحروفِ هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضًى عن معنى، ولا الناظمُ لها بمُقْتَفٍ في ذلك رسْمًا من العقل اقتضى أن يتحرّى في نظمه لها ما تحرّاه. فلو أنّ واضعَ اللغةِ كان قد قال: (رَبَضَ) مكانَ (ضَرَبَ)، لما كان في ذلك ما يؤدّي إلى فساد. وأمّا نظمُ الكَلِمِ، فليس الأمرُ فيه كذلك؛ لأنّك تقتفي في نظمها آثارَ المعاني، وتُرَتّبُها على حسب ترتيب المعاني في النفسِ. فهو- إذن- نظمٌ يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضَمُّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتّفق"[96].

وبمثل قول الجرجانيّ قال دي سوسير، فذهب إلى أنّ العلاقة بين الدالّ والمدلول لا تقوم على أدنى سببٍ؛ فلا رابط معنويّا أو منطقيّا بين أصواتٍ كلمة ومعناها. فالعلاقة بينهما علاقة اعتباطية، فمعنى (رجل) لا علاقة له بتعاقب أصوات الراء، والجيم، واللام، ولا بماهيّاتها؛ فليست الراء جزءا من معنى (رجل)، وكذلك الجيم، واللام، لا علاقة لهما بمفهوم (رجل) المتمثّل في الإنسان، البالغ، الذكر. ومن الممكن أن يُعبّر عن هذا المعنى بتعاقب صوتيّ أخر، لكنّ الأمر قد وقع في اللغة اعتباطا، أي: من دون علّة موجبة لهذا الاختيار؛ فهو اختيار اعتباطيّ حصل بمحض الصدفة، لا لعلاقة سببيّة أو مناسبة معنويّة. ولا أدلّ على هذا من أنّ مفهوم (رجل) واحد في كلّ اللغات، ويعبّر عنه في كلّ لغة بأصواتٍ غير الأصوات المعبّر بها عنه في كلّ لغة من اللغات الأخرى، ممّا يؤكّد مبدأ الصفة الاعتباطيّة لعلاقة الدالّ بالمدلول. فالأحمر أحمر؛ لأنّ معناه أحمر لا لمناسبة بين الحمرة وأصوات: الحاء، والميم، والراء. وتجيء الألوان على (أفعل)، لا لخصوصيّة في الصيغة تجعلها أنسب للألوان من صيغة (فاعل) مثلا. ولو أنّ الواضع جعل بناءَ (أفعل) لاسم الفاعل، وبناءَ (فاعل) للألوان، لما اختلّ النظام الصرفيّ للغة. فمبدأ الاعتباطيّة بين الدالّ والمدلول من البدهيّات[97]. وأبعدُ ما تضرب إليه مقولةُ (الاعتباطيّة) "أنّها لا ترتبط بدافع، أي: إنّها اعتباطيّة لأنّها ليس لها صلة طبيعيّة بالمدلول"[98]، غير أنّ "اكتشاف الحقيقة أسهل من وضعها في مكانها المناسب"[99] على حدّ قول دي سوسير. ولا يُفْهَم من مقولة (الاعتباطيّة) أنّ الفرد حرّ في استعمال العلامات اللغويّة بالمعنى الذي يريد. فهو غير قادر على ذلك وإن أراد؛ إذ لا يستطيعُ فرد أن يُغيّر العلامة اللغويّة بعد أن تستقرّ في كيان المجتمع اللغويّ[100]، فضلا على أنّ اللغة نظام يخضع له الفرد والجماعة من غير أن يشعروا بسلطته عليهم. ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّ سوسير قد نَبِهَ لوجود كلمات توحي بمعانيها قد تُستخدم "دليلا على

أنّ اختيار الدالّ ليس اعتباطا دائما"[101]، لكنّه رأى أنّها "ليست عناصر حيويّة (عضويّة) في النظام اللغويّ"[102]، وأنّ "عددها أقلُّ بكثير ممّا يُعتقد"[103]، وأنّ عددا منها لو نُظِرَ في أصوله لَوُجِدَ أنّه لم يكن دائما على تلك الصفة[104]، وأنّ الأمثلة الحقيقيّة منها قليلة العدد فضلا على "أنّ اختيارها يكون- عادة- بصورة اعتباطيّة؛ لأنّها محاولات تقريبيّة"[105] تعتمد "على العرف في محاكاة بعض الأصوات"[106]، وإذا دخلت إلى عالم اللغة خضعت للتغيير اللغويّ الذي تخضع له الكلمات الأخرى، وبذلك "تفقد شيئا من صفتها الأولى"[107]، وتكسب "الصفة العامّة للإشارة اللغويّة، وهي صفة الاعتباطيّة (انعدام الصلة الطبيعيّة"[108]. وخَلَصَ إلى أنّها "ذات أهميّة ثانويّة، وأصلها الرمزيّ موضع خلاف"[109].

وإذا كُنّا لا نميل إلى أنّ للصوتِ اللغويّ دلالةً في نفسه؛ إذ قيمتُه إنّما هي قيمة وظيفيّة[110] لا قيمة تعبيريّة؛ فلا نُنكر أنّ الصوتَ قد تَظهر سماتُه الصوتيّةُ منسجمةً مع سياقٍ معنويّ لنصّ ما؛ كما في (يَصْطَرِخُونَ) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ، وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾[111]. فلا شكّ أنّ سِمات القوّة في الصاد، والطاء، والراء، والخاء، تتضافر مع شدّة الصراخ الذي تصوّره الآيتان، لكنّ هذه الظلال المعنويّة المستوحاة من أصوات (يصطرخون)، والتي تتساوق مع معناها في سياق النصّ؛ ليستْ معانيَ ثابتةً للصوتِ لأنّ الصوت ليس من الوحدات الدالّة؛ فلا يكون حاويا لمعنى ولا مشتملا على دلالة، وإنّما هي أشياء يُرجّحها سياقٌ دون سياق؛ فهي من هذه الناحية ظلال معنويّة أسلوبيّة لا صوتيّة خالصة. وكما في (اثّاقلتم) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[112]، إذ قُلِبَتْ تاءُ (تَثاقلتم) ثاءً؛ فصارتْ (ثَثاقلتم)، ثُمَّ سُكِّنَتِ الثاءُ الأولى لإدغامها في الثانيّة، فصارت (ثّاقلتم)، فجيء بهمزة الوصل لأنّه لا يُبتدأ بساكن، فناسب هذا التغييرُ الصوتيُّ تثاقلَهم إلى الأرض، رغبةً عن النفور في سبيل الله، فكأنّهم في تثاقلِهم إلي الأرض قد صاروا منها، كما صارتِ التاءُ من الثاءِ في (اثَّقالتم)، وكأنّهم اندغموا في الأرض من شدّة التثاقل إليها، كما اندغمت الثاءُ في الثاء، وكأنّ اندغامهم في الأرض قد أذهب حركتَهم، كما ذهبتْ حركةُ الثاءِ الأولى لاندغامها في الثانية، وكأنّهم من شدّة اندغامهم في الأرض قد حيل بينهم وبين من يدعوهم إلى النفور، كما حيل بين الثاء والابتداء بهمزة الوصل. وهذا من قبيل الظلال المعنويّة الأسلوبيّة لا الصوتيّة الخالصة، لأنّه من باب توظيف الصوتِ في سياقه، لا من باب الدلالة المتأتّية من جهة الصوت، لأنّ الصوت لا تتأتّى منه دلالة. وما قيل في (اثّاقلتم) يمكن أن يقال مثله في (ادّاركوا) في قوله تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[113]. فأصل (ادّاركوا) (تداركوا)، فصار فيها من القلب وحذف الحركة والإدغام والوصل، ما صار في (اثّاقلتم)؛ فناسب هذا التغيير شدّة تداركهم في النار؛ فكأنّهم يتداركون فيها تداركا لا انفصال فيه ولا مهلة. وهذا من قبيل التوظيف الأسلوبيّ للصوت، ولا

يعني بالضرورة أنّ الصوتَ في نفسه موضوع لمعنى، فالأصواتُ وحداتٌ وظيفيّة يتشكّل بها الدالّ، لا وحدات معنويّة يتألّف منها المدلول.

وفي هدي ما قرّرناه من أنّ الأصوات وحدات وظيفيّة يتشكّل بها الدالّ، لا وحدات معنويّة يتألّف منها المدلول؛ نودّ الإشارة إلى التصوّر السائد في الدرس الصوتيّ عن الفونيم، المفضي إلى أنّه يتمثّل في الخلافات الصوتيّة "الصغرى التي تفرّق بين الكلماتِ في المعنى"[114]. فهو من هذه الزاوية؛ أصغر وحدة صوتيّة تُحدِثُ "اختلافا في المعنى"[115]. وفي ظنّي أنّ هذا التصوّر بعيدٌ عن الواقع؛ ذلك أنّ الفونيم إنّما هو: أصغر وحدة صوتيّة تُحْدِثُ تغييرا في الدالّ[116]، لا في المدلول. وأنّ ما نلحظه من تغيّر في المعنى إنّما هو بسبب تحوّل الدالّ- بالتغيير الصوتيّ الذي حصل فيه- إلى دالّ آخر. فأثرُ الصوتِ المباشرُ إنّما هو في جانب الدالّ من العلامة اللغويّة، لا في جانب المدلول منها. وجانبُ الدالِّ من العلامة اللغويّة هو الصورة الصوتيّة. وإذا تغيّرت الصورة الصوتيّة، تغيّرت العلامة اللغويّة. وإذا تغيّرت العلامة اللغويّة، صرنا بإزاءِ مدلول آخر لعلامة لغويّة أخرى. وبهذا نستطيع أن ننظر إلى المقولات- التي تحاول أن تربط بين الصوت والدلالة أو بين الدراسة الصوتيّة والدراسة الدلاليّة- من منظور آخر، هو أنّها لا تُعنى ابتداءً بالمدلول، وإنّما تُعنى ابتداءً بالدالّ الذي إذا تغيّرت صورتُه، صار دالّا أخر، وإذا صار دالّا آخر، صارت له دلالة أخرى غيرُ دلالة الدالّ السابق.

وعليه لنا أن نقرّر أنّ المستوى الصوتيّ لا يشتمل على حاوياتٍ للمعنى؛ لأنّه معنيّ بالوحدات الصوتيّة، والوحدات الصوتيّة ليست وحدات دلاليّة. فالمعنى لا يتجسّد في الصوت الواحد المنفرّد، وإنّما يتجسّد في ما هو أكبر من الصوت الواحد المنفرد، أيّ: في الكتل الصوتيّة لا في أجزائها. لذا لا نرى المستوى الصوتيّ موضوعَ نظرٍ من طرفِ علم الدلالة؛ لأنّ علمَ الدلالة معنيّ بالكتل، لا بأجزائها. في علم الدلالة يُنظر إلى (علم) على أنّها كتلة صوتيّة، وليست عينا، ولاما، وميما؛ وإلى (زهر)، و(نهر) على أنّ كلّا منهما كتلة صوتيّة غير الكتلة الصوتيّة الأخرى. إنّ الكتل الحاوية للمعاني لا تتمظهر في هيأة الفونيم الواحد، بل تتمظهر في هيأة ما هو أكبر من الفونيم الواحد، أي: في هيأة المورفيمات، والكلمات، والعبارات، والجمل، وهذه لا وجود لها في المستوى الصوتيّ، إذ أوّل ظهور لها إنّما يكون في المستوى الصرفيّ، فما فوق.

المستوى الصرفيّ:

قال ابن الحاجب (646هـ): "التصريفُ علمٌ بأصولٍ يُعْرَفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِمِ التي ليستْ بإعراب"[117]. ويعني بالتصريفِ: الصرفَ؛ لأنّه هو العلم المعنيّ بتلك الأصول. أمّا التصريفُ فيتعلّق بالجانب العمليّ[118] لا العلميّ. ويعني بالإعراب: مسائل النحو، على أنّ الغالب على صنيع النحويّين العرب أنّهم "لم يفصلوا بين النحو والصرف فصلا قاطعا، بل مزجوا بينهما فيما كتبوا حتّى إنّ كتب النحو- منذ سيبويه- تشتمل على النحو والصرف جميعا"[119]. وهذا اتّجاه تميل إليه دراسات لغويّة معاصرة[120]، على أنّ الفصل بين العلمين ضروريّ لأغراض منهجيّة في أقلّ تقدير.

ويُفْهَمُ من تعريف ابن الحاجب أنّ علم الصرف معنيّ بدراسة أحوال بنية الكلمة الثابتة، أي: قبل اندراجها في التركيب. أمّا إذا اندرجت في التركيب، فالدراسةُ التي تدور حولها هي الدراسة النحويّة. ولهذا قال ابن جنّي (392): "فالتصريف إنّما هو لمعرفة أنفسِ الكَلِمِ الثابتة، والنحو إنّما هو لمعرفة أحوالِه المتنقِّلة"[121]، أي: إنّ الصرف ينظر إلى الكلمة غير منظومة مع

غيرها، فهي اسم أو فعل، مجرّدة أو مزيدة، جامدة أو مشتقّة، مفردة أو مجموعة وهكذا على نحو ما هو مألوف في مباحث الصرف، والنحو ينظر إلى الكلمة منظومة مع غيرها من الكلمات، أي: في سياق الجملة أو العبارة. فهي مبتدأ أو خبر، أو فاعل، أو حال، أو نعت ومنعوت، أو مضاف ومضاف إليه، وهكذا على نحو ما هو مألوف في مباحث النحو.

وذكر كمال بشر أنّ مادة علم الصرف هي "الوحدات الصرفيّة (morphemes)، وربّما تكون الوحدة الصوتيّة كلمةً، أو جزءًا من كلمةٍ في بدايتها أو وسطها، أو نهايتها، وقد تكون المغايرة بين الصيغ؛ كالمغايرة بين (فَعَلَ) المبنيّ للمعلوم؛ و(فُعِلَ) المبنيّ للمجهول، وقد تتكوّن الوحدة الصرفيّة من وحدة صوتيّة Phoneme (فونيم) أو أكثر"[112]. ونقبل ما ذكرَه إلّا أن تكون الوحدة الصرفيّة فونيمًا. فالواو في (يَقومُ) فونيم، أي: وحدة صوتيّة؛ لأنّها صوت لا يحتوي على معنى. والواو في (ذهبوا) مورفيم، أي: وحدة صرفيّة؛ لأنّها حاوية على معنى صرفيّ، هو: الجمع والفاعليّة. ولعلّ كمال بشر قد ذُهِل عن هذا الأمر لمّا عدَّ الفونيم وحدة صرفيّة في ما تقدّم، وحين قال: "فالكلماتُ: (قالَ)، (نَصَرَ)، (ضَرَبَ)؛ وحدات صرفيّة، وحروف (أنيت) وحدات صرفيّة، وكذلك ضمائر الرفع المتّصلة ومنها الواو في نحو (ضَرَبوا)، وهي هنا وحدة صوتيّة (فونيم) كذلك، فهذه الواو وحدة صرفيّة على أساس أنّها دليل الجمع، ولكنّها فونيم على أساس أنّ لها قيمة صوتيّة، وهي أنّها ضمّة طويلة، وتستطيع أن تفرّق صوتيًا بين (ضربوا) و(ضربا)"[123]. وكأنّه قد غاب عن باله أنّ المورفيم قد يتكوّن من صوتٍ لغويّ واحد.

وذهب كمال بشر إلى أنّ كلّ دراسة تتّصل بالكلمة أو أحدِ أجزائها وتؤدّي إلى اختلاف المعاني النحويّة هي من صميم الدرس الصرفيّ[124]، ومثّل لذلك بقسمة "الكلمة من حيث الاسميّة والفعليّة"[125]، وبالنظر "إليها من حيث العدد: الإفراد، والتثنية، والجمع"[126]، و"من حيث النوع: التذكير والتأنيث"[127]، ومن حيث الضمائر[128]. والغريب أنّه أخرج من دائرة الصرف "البحث في صيغ الأفعال من حيث أوزانُها، وكذلك البحث في صيغ التكسير من حيث أبنيتها"[129]، مع أنّ هذه المباحث وثيقة الصلة بالمعنى، وبعضها من صميمه كمباحث أوزان الأفعال.

والحاصل أنّ المستوى الصرفيّ حقل واسع من المعاني، والمباني التي تفضي إلى معانٍ، والقيمِ ذات المضامين المعنويّة التي تمثّل حاويات حقيقيّة لمعنى، هو المعنى الصرفيّ. وكان تمّام حسّان قد أدرك هذه الحقيقة إدراكا واضحا، ولامسها ملامسةً مباشرة؛ إذ ذكر أنّ النظام الصرفيّ للعربيّة يقوم على دعائم ثلاثٍ مهمّة، هي: مجموعة من المعاني الصرفيّة، وطائفة من المباني الصرفيّة، وطائفة من العلاقات والمقابلات والقيم الصرفيّة[130].

فأمّا مجموعة المعاني الصرفيّة، فيرجع "بعضها إلى التقسيم، كالاسميّة، والفعليّة، والحرفيّة. ويرجع بعضها الآخر إلى التصريف، كالإفراد وفروعه، والتكلّمِ وفروعه، وكالتذكير والتأنيث، والتعريفِ والتنكير. ويرجع بعضها الثالث إلى مقولات الصياغة الصرفيّة، كالطلب، والصيرورة، والمطاوعة، والألوان، والأدواء، والحركة، والاضطراب؛ أو إلى العلاقات النحويّة، كالتعدية، والتأكيد، وهلمّ جرّا"[131].

وأمّا طائفة المباني الصرفيّة (morphemes)، فتتمثّل "في الصيغ الصرفيّة، وفي اللواصق، والزوائدِ، والأدواتِ؛ فتدلّ هذه المباني على تلك المعاني، أحيانا بوجودها إيجابا، وأحيانا بعدمها سلبا، وهو ما يُسمّونه zero (morpheme)، ويسمّيه النحاة الدلالة العدميّة"[132].

وأمّا الطائفة الأخيرة، فهي "طائفة من العلاقات العضويّة الإيجابيّة، وأخرى من المقابلات أو القيّم الخلافيّة بين المعنى والمعنى، وبين المبنى والمبنى، كالعلاقة الإيجابيّة بين (ضَرْبٍ) و(شَهْمٍ) من حيث تَشابَها في الصيغة، فهي (فَعْلٌ) فيهما، وكالمقابلة التي تتمثّل في القيمة الخلافيّة بين أحدهما والآخر من جهة المعنى، فأوّلهما مصدرٌ، وثانيهما صفةٌ مشبّهة. وتفرّق اللغةُ بين الكلمة وصاحبتها بمثل هذه المقابلات، كاعتبار التجرّد في مقابل الزيادة، والصيغةِ في مقابل الصيغة الأخرى، والتكلّمِ في مقابل الخطاب والغيبة، والاسميّةِ في مقابل الفعليّة، والتذكيرِ في مقابل التأنيث، وكالمذكّر في مقابل المؤنّث، والمتكلّمِ في مقابل المخاطب والغائب، والاسمِ في مقابل الفعل. فالمقابلة كما تكون بين المعنى والمعنى كالتذكير والتأنيث مثلا؛ تكون بين المبنى والمبنى كالمذكّر والمؤنّث. وهذه المقابلات هي عصب النظام الصرفيّ، فلا يُتَصوّرُ نظامٌ بدونها"[133].

وهكذا يبدو المستوى الصرفيّ مفتوحا على حقل واسع من الدلالات والمعاني، حتى ليصحّ القول: إنّ كل وحدة من الوحدات الصرفيّة هي حاوية من حاويات المعنى، سواء أكانت كلمة أم كانت مورفيما. فالمباني الصرفيّة حاويات معنويّة. والمعاني الصرفيّة حاويات معنويّة. والمورفيمات كعلامات الجمع والتثنية والتأنيث والتعريف؛ حاويات معنويّة. لذا يُعدُّ المستوى الصرفيّ موضوع نظر من جهة علم الدلالة بوصفه العلم الذي يرصد المعنى وحاوياته في كلّ مستوى من مستويات اللغة.

المستوى النحويّ:

قال ابن جنيّ (392هـ) في حَدِّ النحو: "هو انتحاءُ سَمْتِ كلامِ العرب، في تصرّفه من إعرابٍ وغيرِهِ؛ كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك"[134]. وهذا مفهوم عامّ للنحو، تدخل فيه موضوعات الصرف. ولاحظ الخضريّ (1287هـ) أنّ للنحو مفهومَيْنِ في الاصطلاح، أحدهما عامّ يشمل الصرفَ، والآخر خاصّ يكون الصرفُ فيه قسيمَ النحو لا قسمَه، فقال: "وفي الاصطلاح: يُطلق على ما يعمُّ الصرفَ تارة، وعلى ما يقابله أخرى. ويُعرّف على الأوّل بأنّه علمٌ بأصول مستنبطة من كلام العرب، يُعرَف بها أحكام الكلمات العربيّة حال إفرادها، كالإعلال، والإدغام، والحذف، والإبدال؛ وحال تركيبها، كالإعراب والبناء، وما يتبعهما من بيان شروط لنحوِ النواسخ، وحذفِ العائد، وكسرِ (إنّ) أو فتحها، ونحوِ ذلك. وعلى الثاني يُخَصُّ بأحوال التركيب"[135]. وممّن أخذ بالمفهوم الخاصّ أحمد زيني دحلان. قال: "حَدُّه: علمٌ بقواعد يُعرَف بها أحكامُ الكلماتِ العربيّة حالَ تركيبها، من الإعراب والبناء، وما يتبعهما من شروط النواسخ وحذف العائد"[136]. ولا ينبغي أن يُفهَم من مثل هذه التعريفات؛ أنّ النحوَ- في نظر أصحابها- مقصور على الإعراب والبناء، وبعضِ الأحكام التي نُصَّ عليها في الحدود؛ بل ما يُفْهَمُ منها هو أنّ النحو- عندهم- معنيٌّ بدراسة الجملة بكلّ أحوالها، وأحكامِها، ومكوّناتِها، ومعانيها ذات الصلة بالنحو، بدليل أنّ هذه التعريفات التي ترتكز على البناء والإعراب، تصدّرت مدوّنات نحويّة استوعبت كلَّ مطالبِ درس الجملة نحويّا، وزادت عليها مطالب علم الصرف في المدوّنات التي أخذت بالمفهوم العامّ للنحو، إجمالا أو تفصيلا بحسب غاية المدوِّن[137].

إنّ النحو هو العلم المعنيّ بدراسة الجملة بوصفها وحدة تركيبيّة. يُفْهَمُ هذا من عبارة ابن جنّي (انتحاء سَمْتِ كلام العرب). فليس سَمْتُ الكلامِ أصواتا معزولة، ولا كلماتٍ مقطوعة، بل سلسة تتعاقب فيها الأصوات؛ لبناء كلمة، وتتعالق فيها الكلمات لتكوين عبارة أو جملة. ويُفْهَمُ- أيضا- من عبارة غيره (أحوال

التركيب). وليس التركيب وضعَ شيءٍ على شيءٍ، على غير نظام واتّساق، بل هو عمليّة معقّدة تتناسق فيها عناصر المركّب، وتتراصف، وتتعالق، في نظام وانسجام؛ لتكوين نسقِ المركّب الواحد. ويفضي هذا إلى أنّ النحو– في جوهره– بحثٌ في نظام الجملة، وإلى أنّ الجملة "هي الغاية الأولى لكلّ نظام نحويّ"[138].

والمستوى النحويّ هو مستوى العبارات والجمل، أي: مستوى ما فوق الكلمة، لكنّ العبارات والجمل إنّما تتألّف من الكلمات والمباني الصرفيّة. لذا ترتقي معطيات المستوى الصرفيّ إلى المستوى النحويّ الذي يُلْبِسُ الكلماتِ والمبانيَ الصرفيّة معانيَ نحويّةً؛ ممّا يؤكّد تداخل المستويّين، وأنّ الحدود الفاصلة بينهما إنّما هي حدود افتراضيّة لأغراض منهجيّة[139].

وممّا لا شكَّ فيه أنّ المستوى النحويّ أهمُّ مستويات الدرس اللغويّ، وأكثرُها ارتباطا بالدلالة وتأثيرا فيها؛ لأنّه مُنتِجٌ للمعنى، ومؤثّرٌ فيه. ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّ المعاني المتأتيّة من جهة النحو؛ هي معانٍ نحويّة ووظائف، لكنّها تُعدُّ من العناصر الحيويّة في (نظريّة المعنى)؛ لأنّها لا تقف بالمعنى عند حدود المعجم، بل تتجاوزه إلى مديات أوسع وأرحب، وتحوّر فيه على نحو من الأنحاء، بل إنّ النحو هو المسؤول– وحده– عن أخطر عمليّات التحوّل الدلاليّ.

تتجلّى في المستوى النحويّ عناصر نحويّة، كلُّ واحدٍ منها يُعدُّ حاوية من حاويات المعنى؛ إذ كلُّ عنصرٍ نحويّ هو مُزَوِّدٌ دلاليّ[140] على نحوٍ من الأنحاءِ. من هذه العناصر الجملة؛ فإنّها– وإن كانت من نظر النحو تركيبا– لا تخلو من مضمون؛ لأنّها قضية بلغة المنطق. والقضيّة هي نسبة محمول إلى موضوع[141]، فضلا على أنّها تُعدُّ "أهمّ وحدات المعنى، وأهمّ من الكلمة نفسها"[142]. فالجملة– إذن– من أكبر حاويات المعنى على المستوى النحويّ، تليها العبارة؛ كالمضاف والمضاف إليه، والنعتِ والمنعوت، وكالجارّ والمجرور، والمعرِّف والمعرَّف. فالعبارة من حاويات المعنى على المستوى النحويّ، ومعناها متشعِّب إلى ثلاثِ شُعبٍ في أقلّ تقدير: معنى صدر العبارة، ومعنى عجزها، ومعنى تركيبها: فالمضاف معنى، والمضاف إليه معنى، وعمليّة الإضافة نفسها معنى ثالث؛ إذ الإضافة لفظيّة ومعنويّة[143]. فاللفظيّة من باب إضافة الصفة إلى معمولها[144]. والمعنويّة "إمّا بمعنى اللام، أو بمعنى (مِن)، أو بمعنى (في)"[145]. وهذه معانٍ نحويّة احتوت عليها العبارة الإضافية. وكذلك عبارة النعت والمنعوت؛ تحتوي على تركيب من المعاني النحويّة، فضلا على ما هي محتويةٌ عليه من معانٍ معجميّة وصرفيّة. فالنعتُ معنى نحويّ، والمنعوت معنى نحويّ، ونسبة النعت للمنعوت معنى نحويّ، وكون النعت مشتقّا معنى صرفيّ، وكون النعت يأتي للتخصيص[146]، وللمدح[147]، وللذمّ[148]، وللترحّم[149]، وللتأكيد[150]؛ معانٍ نحويّة. وكذلك عبارة الجرِّ، حاوية من حاويات المعنى النحويّ. ففضلا على معنى المجرور المعجميّ ومعناه الصرفيّ، ومعناه الوظيفيّ النحويّ؛ تؤدّي حروف الجرّ وظائف ومعانيَ نحويّة مهمة[151]، وتقوم بعمليّات الربط والتعليق في فضاء الجملة، وتوصل إلى ما بعدها معنى ما قبلها. ولهذا أدرج سيبويهِ المجرورَ بالحرف في جملة المضاف إليه، فقال: "والجرُّ إنّما يكون في المضاف إليه. واعلم أنّ المضاف إليه يَنْجَرُّ بثلاثة أشياء: بشيءٍ ليس باسم ولا ظرف، وبشيءٍ يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا. فأمّا الذي ليس باسم ولا ظرف؛ فقولك: (مررتُ بعبد الله)، و(هذا لِعبدِ الله)، و(ما أنت كزيدٍ)، و(يا لَبَكْرٍ)، و(تَالله لا أفعلُ ذاك)، و(مِن)، و(في)، و(مُذْ)، و(عنْ)، و(رُبَّ)، وما أشبه ذلك"[152]. ووصف عمل

حرف الجرّ بالإضافة، فقال: "وأمّا الباء وما أشبهها؛ فليست بظروف ولا أسماء، ولكنّها يُضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده. فإذا قلتَ: (يا لَبَكْرٍ)، فإنّما أردتَ أن تَجعل ما يَعمل في المنادى من الفعل المضمر مُضافا إلى (بكرٍ) باللام. وإذا قلتَ: (مررتُ بزيدٍ)، فإنّما أضفتَ المرورَ إلى (زيدٍ) بالباء، وكذلك (هذا لِعبدِ الله). وإذا قلتَ: (أنت كعبدِ الله)، فقد أضفتَ إلى (عبد الله) الشبهَ بالكاف. وإذا قلتَ: (أخذتُه من عبدِ الله)، فقد أضفتَ الأخذَ إلى عبد الله بـ(مِن). وإذا قلتَ: (مُذْ زمانٍ)، فقد أضفتَ الأمرَ إلى وقتٍ من الزمانِ بـ(مُذْ). وإذا قلتَ: (أنت في الدار)، فقد أضفتَ كينونتَك في الدار إلى (الدار) بـ(في). وإذا قلتَ: (فيكَ خَصْلةُ سَوْءٍ)، فقد أضفتَ إليه الرداءةَ بـ(في). وإذا قُلتَ: (رُبَّ رجُلٍ يقولُ ذاك)، فقد أضفتَ القولَ إلى الرجل بـ(رُبَّ). وإذا قلتَ: (باللهِ)، و(واللهِ)، و(تاللهِ)؛ فإنّما أضفتَ الحلفَ إلى الله– سبحانه– كما أضفتَ النداء باللام إلى (بكرٍ) حين قلتَ: (يا لَبَكْرٍ). وكذلك (رَوَيْتُه عن زيدٍ)، أضفتَ الروايةَ إلى (زيدٍ) بـ(عَنْ)"[153]. وعبارة المعرّف بـ(أل) حاويةٌ من حاويات المعنى في المستوى النحويّ، فـ(أل) تُعيّنُ عينَ ما دخلتْ عليه، أو جنسَه أو ماهيّتَه؛ فتحيله إلى مقابل للنكرة لفظا ومعنى، أو لفظا فقط. وإذا كان مدخولُها وصفا محضا، أحالتْه إلى جهةِ العموم لا إلى جهة الخصوص، ونحتْ به نحوَ الفعلِ المضارع[154]. ومثل ذلك يقال في عبارات نحويّة أخرى، كعبارة الموصول الاسميّ أو الحرفيّ، وعبارة الشرط، وعبارة جوابه. فكلّ واحدة منها حاوية من حاويات المعنى في المستوى النحويّ، على الناظر في المعنى أن يأخذها في الحسبان وهو يقصد إلى بحث المعنى في أيّ نصّ من النصوص.

ومن العناصر النحويّة التي تمثّل حاويات معنويّة في المستوى النحويّ؛ أصنافُ الكلمة الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف، ولا سيّما حين تقع في وظائف نحويّة في فضاء الجملة. فلو أُخِذَ الفعلُ مثالا على ذلك، لَوُجِد أنّ الفعل بوصفه من أهمّ العناصر البنائيّة في الجملة؛ يتسم بسمات متعدّدة، وثيقة الصلة بالمعنى فضلا على وثاقتها بالمبنى؛ فهو طالبُ الفاعل، وطالبُ المفعول، وطالبُ حرفِ الجرّ، وطالبُ المفعول فيه، وطالبُ المفعول المطلق. وبكلمة موجزة: الفعل هو طالبُ كلّ عناصر الجملة الفعليّة، فهو عنصرٌ مكوِّن، وهي عناصرُ مكوَّنة. وعلى وفق نظريّة المميّزات[155]؛ يمكن أن تُعَدَّ كلُّ هذه الأمورِ من الملامح الدلاليّة التي يشتمل عليها معنى الفعلِ[156]. وكونُ العفل يحتوي على تلك السمات الوظيفيّة والدلاليّة؛ أمرٌ لاحظه سيبويه، وعبّر عنه بمصطلح التعدّي[157] الذي جعله صفة ملازمة لكلّ فعل. قال في شأن أنّ الفعل اللازم[158] يتضمّن المفعول المطلق، ويدّلّ عليه، ذُكِرَ معه أم لم يُذكر: "واعلم أنّ الفعلَ الذي لا يتعدّى الفاعل؛ يتعدّى إلى اسم الحدثانِ[159] الذي أُخِذَ منه، لأنّه إنّما يُذكر لِيدلّ على الحدث. ألا ترى أنّ قولك: (قد ذَهَبَ) بمنزلة قولك: (قد كان منه ذهابٌ). وإذا قُلتَ: (ضَرَب عبدُاللهِ)، لم يَسْتَبِنْ أنّ المفعول (زيدٌ) أو (عمرٌو)، ولا يدلّ على صنفٍ، كما أنّ (ذَهَبَ) قد دلّ على صنفٍ وهو الذهاب. وذلك قولك: (ذَهَبَ عبدُ اللهِ الذهابَ الشديدَ)، و(قَعَدَ قِعْدَةَ سَوْءٍ)، و(قَعَدَ قَعْدَتَيْنِ). لمّا عَمِلَ في الحدثِ، عمل في المرّة منه، والمرّتَيْنِ، وما يكون ضربا منه. فمن ذلك: (قَعَدَ القُرْفُصاءَ)، و(اشْتَمَلَ الصَّمّاءَ، و(رَجَعَ القَهْقَرى)؛ لأنّه ضربٌ من فِعْله الذي أُخِذَ منه"[160]. وقال في شأن أنّه يتضمّن ظرف الزمان، ويدلّ عليه، ذُكِر معه أم لم يُذكر: "ويتعدّى إلى الزمانِ، نحو قولك: (ذَهَبَ)؛ لأنّه بُنِيَ لما مضى

منه، ولما لم يمضِ. فإذا قال: (ذَهَبَ)، فهو دليل على أنّ الحدثَ في ما مضى من الزمان. وإذا قال: (سَيَذْهَبُ)، فإنّه دليلٌ على أنّه يكون في ما يُستقبَلُ من الزمان. ففيه بيانُ ما مضى وما لم يمضِ منه، كما أنّ فيه استدلالا على وقوع الحدث. وذلك قولك: (قَعَدَ شهرَيْنِ)، و(سيقعُدُ شَهرَيْنِ). وتقول: (ذهبتُ أمسِ)، و(سأذهبُ غدا)، فإن شِئتَ لم تجعلهما ظرفا. فهو يجوز في كلّ شيءٍ من أسماء الزمان، كما جاز في كلّ شيءٍ من أسماء الحدثِ"[161]. وقال في شأن أنّه يتضمّن ظرف المكان المبهم، واسم المكان المأخوذ من لفظ الفعل، ويدلّ عليهما، ذُكِرَا معه أم لم يُذكرا: "ويتعدّى إلى ما اشتُقَّ من لفظه اسما للمكان، وإلى المكان[162]؛ لأنّه إذا قال: (ذَهَبَ)، أو (قَعَدَ)، فقد عُلِمَ أنّ للحدثِ مكانا وإن لم يذكره، كما عُلِمَ أنّه قد كان ذهابٌ. وذلك قولك: (ذهبتُ المذهبَ البعيدَ)، و(جلستُ مجلسًا حسنا)، و(قعدتُ مقعدًا كريما)، و(قعدتُ المكانَ الذي رأيتَ)، و(ذهبتُ وجهًا من الوجوه). وقد قال بعضهم: (ذهبتُ الشامَ)، يُشبّهُه بالمبهم، إذ كان مكانا يقع عليه المكانُ والمذهبُ. وهذا شاذٌّ؛ لأنّه ليس في (ذَهَبَ) دليلٌ على الشام، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ. ومثلُ (ذهبتُ الشامَ): (دخلتُ البيتَ)"[163]. وقال في شأن أنّه يتضمّن ظرف المكان المقدَّر[164]، ويدلّ عليه، ذُكِرَ معه أم لم يُذكَر: "ويتعدّى إلى ما كان وقتا في الأمكنة، كما يتعدّى إلى ما كان وقتا في الأزمنة؛ لأنّه وقتٌ يقع في المكان، ولا يَختصُّ به مكانٌ واحدٌ، كما أنّ ذاك وقتٌ في الأزمانِ لا يَختصُّ به زمنٌ بعينِه. فلمّا صار بمنزلة الوقتِ في الزمن، كان مثلَه؛ لأنّك قد تَفْعَلُ بالأماكنِ ما تفعلُ بالأزمنة، وإن كان الأزمنة أقوى في ذلك. وكذلك ينبغي أن يكون إذ صار في ما هو أبعدُ، نحو: (ذهبتُ الشام). وهو قولك: (ذهبتُ فرسخَيْنِ)، و(سِرتُ الميلَيْنِ)، كما تقول: (ذهبتُ شهرَيْنِ)، و(سِرتُ اليومَيْنِ). وإنّما جُعِلَ في الزمان أقوى؛ لأنّ الفعلَ بُنِيَ لما مضى منه وما لم يمضِ، ففيه بيانُ متى وقع، كما أنّ فيه بيانُ أنّه قد وقع المصدرُ، وهو الحدث. والأماكنُ لم يُبْنَ لها فِعْلٌ، وليست بمصادرَ أُخِذَ منها الأمثلة. والأماكنُ إلى الأناسيّ ونحوهم أقربُ. ألا ترى أنّهم يخُصّونها بأسماءٍ كـ(زيد)، و(عمرو) في[165] قولهم: (مكّةُ)، و(عُمانُ) ونحوُهما، ويكون فيها[166] خِلَقٌ لا تكون لكلّ مكانٍ ولا فيه، كالجبل، والوادي، والبحر. والدهرُ ليس كذلك. والأماكنُ لها جُثّةٌ. وإنّما الدهرُ مُضِيُّ الليلِ والنهارِ، فهو إلى الفعل أقربُ"[167]. وقال في شأن أن الفعل المتعدّي[168] يتضمّن معمولاتِه كافّةً، ويدلّ عليها: "واعلم أنّ هذه الأفعال إذا انتهتْ إلى ما ذكرتُ لك من المفعولِينَ فلم يكن بعد ذلك مُتَعَدًّى؛ تعدَّتْ إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدّى الفاعلَ. وذلك قولك: (أعطى عبدُ اللهِ زيدًا إعطاءً جميلا)، و(سرقتُ عبدَ اللهِ الثوبَ الليلةَ)، لا تجعله ظرفا، ولكنْ كما تقول: (يا سارقَ الليلةِ زيدًا الثوبَ)، لم تجعلها ظرفا. وتقول: (أعلمتُ هذا زيدًا قائمًا العلمَ اليقينَ إعلامًا)، و(أدخلَ اللهُ عمرًا المُدخلَ الكريمَ إدخالًا)؛ لأنّها لمّا انتهتْ صارتْ بمنزلةِ ما لا يتعدّى"[169]. فهذه نصوص من الكتاب تُظْهِرُ الفعلَ بوصفه عنصرا وظيفيّا في الجملة، متضمّنا لعددٍ غير قليلٍ من المعاني والوظائف النحويّة، أي: إنّه عنصر مُنْتِجٌ للدلالة على صعيد النحو، ممّا يعني أنّه من الحاويات المعنويّة المهمّة في المستوى النحويّ. هذا من وجهٍ. ومن جه آخر تُظهر هذه النصوصُ صلةَ الوظائف النحويّة بمسألة المعنى. وإذا كان النحْوُ مبانيَ وتركيباتٍ، فإنّ هذه المباني والتركيبات مشحونة بالمضامين، بمعنى أنّها حاويات لمعانٍ، إن كانت

معانيَ نحويّة، فإنّها وثيقة الصلة بالمعاني الدلاليّة، بل إنّ الدلالة هي مركّب معنويّ، يُكَوِّنُ المعنى النحويُّ جُلَّه، والجانبَ الحيويَّ منه. ذلك أنّ حاصل المعنى الداليّ ما هو إلّا المعاني الوظيفيّة التي تظهر على المستويَيْنِ: الصرفيّ والنحويّ، والمعنى المعجميّ للمفردة، والمقامُ الذي لا يُستحضر إلّا في المستوى النحويّ أو في المستوى البلاغيّ وهو يعالج جُملا وتركيبات من حيثيّة المعنى. فهذا هو كلُّ ما "يصنع المعنى الدلاليّ"[170].

والحاصل أنّ الوظائف النحويّة، كالمبتدأ، والفاعل، والمفعول، والحال، وغيرها من الوظائف النحويّة الأخرى، وكذا معانيها النحويّة، كالابتداء، والفاعليّة، والمفعوليّة، والحاليّة؛ ما هي إلّا حاويات معنويّة في المستوى النحويّ، لأنّها وظائفُ ومعانٍ نحويّةٌ من ناتج علميّات الربط والتعليق التي لا تحصل إلّا في المستوى النحويّ. وقد احتفى سيبويه بمسألة التعليق وظاهرة المعاني النحويّة في نصوص كثيرة من نحو ما ذُكِر آنفا. ولستُ أبالغ إن قلتُ: إنّ كتابه معقود– في المقام الأوّل– على فكرة التعليق بين عناصر الجملة، وما ينجم عنها من معانٍ نحويّة. وكان "يُعنى بتمييز التراكيب، وكشفِ خصائصها، وتَوَاؤُمِها مع ملابساتها"[171]. وقد أصاب الشاطبيُّ (790هـ) عينَ الحقيقةِ حين قال: "وكتابُ سيبويه يُتعلَّمُ منه النظرُ والتفتيش"[172]، وفسّرَ ذلك بأنّ "سيبويه وإن تكلّم في النحو؛ فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاءِ تصرُّفاتِها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يُبيّنُ في كلّ بابٍ ما يليق به، حتى إنّه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرّفات الألفاظ والمعاني"[173].

وممّن اعتنى بظاهرة المعاني النحويّة عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ)، فقد كان "نحويّا خالصا، له بالنصوص بصرٌ، وبالأساليب فقهٌ، وبتفسيرها ولوع. وقد هداه بصرُه بالنصوصِ، وفقهُه بالأساليب، وولوعُه بالتفسيرِ؛ إلى نظريّته المعروفة بـ(النظم)"[174] القائمة على فكرة التعليق النحويّ. قال: "معلومٌ أنْ ليس النظمُ سوى تعليق الكَلِمِ بعضِها ببعض، وجَعْلِ بعضها بسبب بعض"[175]. وبالتعليق أو التنظيم تتحصّل المعاني، وتتفاضل الألفاظ؛ ذلك "أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجرّدة، ولا من حيث هي كَلِمٌ مفردة، وأنّ الفضيلة وخلافها، في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك، ممّا لا تعلّق له بصريح اللفظ"[176]؛ فلا "نظم في اللفظ ولا ترتيب، حتّى يُعلَّق بعضُها ببعض، ويُبنى بعضُها على بعض، وتُجعَل هذه بسببٍ من تلك"[177]. ولا محصول لذلك "غيرُ أن تَعْمِد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تَعمِد إلى اسمَيْنِ فتجعل أحدَهما خبرا عن الآخر، أو تُتبع الاسمَ اسمًا على أن يكون الثاني صفة للأوّل، أو تأكيدا له، أو بدلا منه، أو تجيء باسم بعد تمامِ كلامك على أن يكون صفةً أو حالا أو تمييزا، أو تتوخّى في كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنّيا، فتُدخِل عليه الحروفَ الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلَيْنِ أن تجعل أحدَهما شرطا في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضُمِّنت معنى ذلك الحرف. وعلى هذا القياس"[178].

والنظم بهذا المعنى هو توخّي معاني النحو. قال: "واعلم أنْ ليس النظمُ إلّا أن تضعَ كلامك الوضعَ الذي يقتضيه علمُ النحوِ، وتعملَ على قوانينه وأصوله، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغ عنها، وتحفظَ الرسومَ التي رُسِمَتْ لك فلا تخلَّ بشيءٍ منها. وذلك أنّا لا نعلمُ شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن

ينظرَ في وجوه كلِّ بابٍ وفروقِه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيدٌ منطلقٌ)، و(زيدٌ ينطلقُ)، و(ينطلقُ زيدٌ)، و(منطلقٌ زيدٌ)، و(زيدٌ المنطلقُ)، و(المنطلقُ زيدٌ)، و(زيدٌ هو المنطلقُ)، و(زيدٌ هو منطلق)؛ وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: (إن تخرجْ أخرجْ)، و(إنْ خرجتَ خرجتُ) و(إنْ تخرج فأنا خارجٌ)، و(أنا خارجٌ إن خرجتَ)، و(أنا إن خرجتَ خارجٌ)؛ وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: (جاءني زيدٌ مُسرِعا)، و(جاءني يُسرِعُ)، و(جاءني وهو مُسرِعٌ) أو (وهو يُسرِعُ)، و(جاءني قد أسرعَ)، و(جاءني وقد أسرعَ). فيعرف لكلٍّ من ذلك موضعَه، ويجيء به حيث ينبغي له"[179]. وقال: "فلستَ بواجِدٍ شيئا يرجعُ صوابُه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأً، إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم؛ إلّا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووُضِعَ في حقّه، أو عومِل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستُعْمِل في غير ما ينبغي له. فلا ترى كلاما قد وُصِفَ بصحّةِ نظمٍ أو فسادِه، أو وُصِفَ بمزيّةٍ وفضلٍ فيه؛ إلّا وأنت تجد مرجعَ تلك الصحّة وذلك الفساد وتلك المزيّة وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدتَه يدخل في أصل من أصوله، ويتّصِلُ بباب من أبوابه"[180]. وقال: "وإذا عرفتَ أنّ مدار أمر النظمِ على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه؛ فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهايةٌ لا تجد لها ازديادا بعدها؛ ثُمّ اعلم أنّ المزيّة ليستْ بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تَعْرِضُ بسبب المعاني والأغراض التي يوضَعُ لها الكلام، ثُمَّ بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمالِ بعضها مع بعض"[181].

بما تقدّم يظهر المستوى النحويُّ أكبرَ حاوية من حاويات المعنى، بل كلُّ عنصرٍ من عناصره حاويةٌ من حاويات المعنى. فالجملُ من حاويات المعنى. والعبارات من حاويات المعنى. والوظائف النحويّة، كالفاعل، والمفعول، والحال، وغيرها؛ كلّ واحدة منها حاوية من حاويات المعنى. وعمليّات الربط والارتباط بين عناصر الجملة حوايا معنويّة. والعلاقات النحويّة، كالفاعليّة، والمفعوليّة، والحاليّة، وغيرها؛ حوايا معنويّة. والعلامات الإعرابيّة حاويات معنويّة.

وفوق هذا وذاك، يبدو المستوى النحويّ من أخطر مستويات اللغة تأثيرا في المعنى. ومن مظاهر هذا التأثير؛ أنّ المعنى لا يتقيّد، أو يتخصّص، أو يكون على وصف من أوصافه عند الأصوليّين إلّا في هذا المستوى. ومنها أنّ مقبوليّة الجملة[182] لا تتأتّى إلّا من جهته. ومنها أنّ مسألة الحقيقة والمجاز لا تتجلّى إلّا فيه. ومنها أنّه المسؤول عن أخطر عمليّات التحوّل الدلاليّ. ومنها أن القيّم لا تتولّد إلّا من خلاله. ومنها أنّ الكلمات الصفريّة، وأعني بها الكلمات التي لا مفهوم لها في أنفسها، كالحروف، والأسماء الموصولة، تصير ذات مفهومات محدّدة فيه. ولعلّ هذا التأثير ومظاهره تكون مضمون بحثٍ في قادم الأيّام.

الخاتمة:

نظر هذا البحث في (حاويات المعنى) في المستوياتِ اللغويّة الثلاثة: الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ. وخَلَصَ إلى:

1- أنّ المستوى الصوتيّ لا يشتمل على حاوياتٍ للمعنى؛ لأنّه معنيّ بالوحدات الصوتيّة، والوحدات الصوتيّة ليست وحدات دلاليّة. والمعنى لا يتجسّد في الصوت الواحد المنفرد، وإنّما يتجسّد في ما هو أكبر من الصوت الواحد المنفرد، أيّ: في الكتل الصوتيّة لا في أجزائها.

2- أنّ المستوى الصرفيّ يشتمل على حاويات معنويّة؛ لأنّه مفتوح على حقل واسع من الدلالات

والمعـاني، حتـى ليصـحّ القـول: إنّ كـلّ وحـدة مـن الوحـدات الصـرفيّة هـي حاويـة مـن حاويـات المعنـى، سواء أكانت كلمةً أم كانت مورفيما. فالمبـاني الصـرفيّة حاويـات معنويّـة. والمعـاني الصـرفيّة حاويـات معنويّـة. والمورفيمات كعلامات الجمع والتثنية والتأنيث والتعريف؛ حاويات معنويّة. لذا يُعدُّ المستوى الصرفي موضوع نظر من جهة علم الدلالة بوصفه العلم الذي يرصد المعنى وحاوياته في كلّ مستوى من مستويات اللغة.

3- أنّ المسـتوى النحـويّ هـو أهـمّ مسـتويات الـدرس اللغـويّ، وأكثرُهـا ارتباطـا بالدلالـة، فهـو مُنـتِجٌ للمعنـى، ومُؤثِّرٌ فيه، وكلُّ عنصرٍ من عناصره حاويةٌ من حاويات المعنـى. فالجمـلُ مـن حاويـات المعنـى، والعبـارات مـن حاويـات المعنـى، والوظـائف النحويّـة كالفاعـل والمفعـول والحـال وغيرهـا؛ مـن حاويـات المعنـى، وعمليّـات الـربط والارتبـاط بـين عناصـر الجملـة حوايـا معنويّـة، والعلاقـات النحويّــة كالفاعليّــة والمفعوليّــة والحاليّــة؛ مــن حاويــات المعنى، والعلامات الإعرابيّة حاويات معنويّة.

الهوامش:

(1) ينظر: المعرفة اللغويّة: 47، و: 465.

(2) علم اللغة (مقدّمة للقارئ العربيّ): 262.

(3) اللسانيّات والدلالة: 30.

(4) كما في النماذج التركيبيّة الآتية: (ما معنى كلمة حبل؟)، و(لا معنى للحياة من غير عقيدة)، و(أيُّ معنى يمكننا أن نُعطيَه لكلمة (ذهن)؟)، و(لا معنى للمال والجاه عند من يؤمن بالله واليوم الآخر)، و(ما معنى الملاحظة التي أبداها فلان؟)، و(عند ما نتأمّلُ في الطبيعة نرى الأشياء تحمل معانيَها في ذاتها)، و(عند ما أتفكّرُ في الكون والخلق أرى معانيَ الحكمة الإلهيّة واضحةً جليّةً)، و(ما معنى المعنى؟). ينظر: اللسانيات والدلالة: 31.

(5) ينظر: علم اللغة (مقدّمة للقارئ العربيّ): 304.

(6) علم الدلالة: 24.

(7) علم الدلالة: 24.

(8) علم الدلالة: 24.

(9) علم اللغة العام: 131.

(10) علم اللغة العام: 131.

(11) علم اللغة العام: 131.

(12) ينظر: علم اللغة العام: 132

(13) ينظر: علم اللغة العام: 86- 87.

(14) علم اللغة العام: 132.

(15) ينظر: علم اللغة العام: 90- 91.

(16) علم اللغة العام: 134.

(17) علم اللغة العام: 139.

(18) علم اللغة العام: 139.

(19) ينظر: علم اللغة العام: 142 فما بعدها.

(20) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: 1/ 34 فما بعدها.

(21) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: 4/ 5 فما بعدها.

(22) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: 2/ 5 فما بعدها.

(23) البحر المحيط في أصول الفقه: 2/ 5.

(24) دراسة المعنى عند الأصوليّين: 1.

(25) دراسة المعنى عند الأصوليّين: 1.

(26) ينظر: دراسة المعنى عند الأصوليّين: 1.

(27) ينظر: أصول الفقه: 156 فما بعدها

(28) وجُعِلَ منه المشترك. ينظر: أصول الفقه: 168.

(29) ومنه المطلق، والمقيّد. ينظر: أصول الفقه: 170.

(30) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: 2/ 152 فما بعدها.

(31) ينظر: أصول الفقه: 118 فما بعدها.

(32) ويشمل: النصّ، والظاهر، والمحكم، والمفسَّر. ينظر: أصول الفقه: 119 فما بعدها.

(33) ويشمل: الخفيّ، والمشكل، والمجمل، والمتشابه. ينظر: أصول الفقه: 124 فما بعدها.

(34) ينظر: أصول الفقه: 139 فما بعدها.

(35) ينظر: أصول الفقه: 139.

(36) نقصد بـ(حاويات المعنى): العناصر اللغويّة التي تَحوِي معنى على أيّ نحو من الأنحاء، في مستويات الدرس اللغويّ؛ أو التي تنتجه. فالمورفيم حاوية معنوية، والكلمة حاوية معنويّة، والمباني الصرفيّة حاويات معنويّة، والعبارة حاوية معنويّة، والجملة حاوية معنوية، والوظائف النحويّة حاويات معنويّة، والمعاني النحويّة حاويات معنويّة، والعلاقات النحويّة حاويات معنويّة، وهكذا.

(37) علم الأصوات اللغويّة (الفونيتيكا): 23.

(38) ينظر: علم الأصوات اللغويّة (الفونيتيكا): 39.

(39) علم الأصوات اللغويّة (الفونيتيكا): 39. وينظر: علم الأصوات: 66.

(40) علم وظائف الأصوات اللغويّة (الفونولوجيا): 35.

(41) علم وظائف الأصوات اللغويّة (الفونولوجيا): 35. وينظر: علم الأصوات: 67.

(42) أي: العلامات اللغويّة، أو الإشارات بالمفهوم السوسيريّ. ينظر: علم اللغة العام: 84 فما بعدها، و: 122 فما بعدها.

(43) دراسات في فقه اللغة: 141.

(44) الخصائص: 1/ 33.

(45) دراسات في فقه اللغة: 141.

(46) دراسات في فقه اللغة: 142.

(47) وقد نجد لهذه الظاهرة أثرا عند غير ابن جنّي، قال السيوطيّ (911هـ): "نقلَ أهلُ أُصولِ الفقهِ عن عبّاد بن سليمان الصيمريّ (250هـ)- من المعتزلة- أنّه ذهبَ إلى أنَّ بين اللفظِ ومدلولِه مناسبةً طبيعيةً حاملةً للواضع على أن يضعَ، قال: وإلّا لكانَ تخصيصُ الاسمِ المُعيَّنِ بالمسمَّى المُعَّينِ ترجيحًا من غيرِ مُرَجِّح. وكان بعضُ مَنْ يرى رأيَه يقول: إنّه يعرفُ مناسبةَ الألفاظِ لمعانيها، فَسُئل ما مُسَمَّى (اذغاغ)- وهو بالفارسيّة الحجر- فقال: أجدُ فيه يُبْسًا شديدًا، وأراه الحجرَ". المزهر: 1/ 47.

(48) الخصائص: 2/ 145.

(49) الخصائص: 2/ 152.

(50) الخصائص: 2/ 145.

(51) ومن آثار هيمنةِ نظريّة (القيمة التعبيرية للصوت) على ابن جنّي، ميلُه إلى المذهب القائل بنشوء اللغة من أصوات الطبيعة. قال: "وذهب بعضُهم إلى أنّ أصلَ اللغاتِ كلِّها إنّما هو من الأصوات المسموعات؛ كدَوِيّ الريحِ، وحنينِ الرعدِ، وخريرِ الماءِ، وشحيجِ الحمارِ، ونعيقِ الغرابِ، وصهيلِ الفرسِ، ونزيبِ الظبي، ونحوِ ذلك. ثُمَّ ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجهٌ صالحٌ، ومذهبٌ متقبَّلٌ". الخصائص: 1/ 46- 47.

(52) الخصائص: 2/ 146.

(53) ينظر: الخصائص: 2/ 146.

(54) الخصائص: 2/ 146.

(55) ينظر: الخصائص: 2/ 146.

(56) ينظر: الخصائص: 2/ 147.
(57) ينظر: الخصائص: 2/ 147.
(58) الخصائص: 2/ 148.
(59) الخصائص: 2/ 148.
(60) الخصائص: 2/ 148.
(61) الخصائص: 2/ 149.
(62) الخصائص: 2/ 150.
(63) الخصائص: 2/ 152.
(64) الخصائص: 2/ 152.
(65) ينظر: الخصائص: 2/ 152- 157.
(66) ينظر: الخصائص: 2/ 157- 168.
(67) ينظر: الخصائص: 2/ 160 فما بعدها.
(68) ممّا يعني أنّ الصوتَ عنده وحدةٌ من وحداتِ المعنى، لا مُجرّد وحدة من وحدات المبنى.
(69) الخصائص: 2/ 152.
(70) الخصائص: 2/ 152. وكلامه يوهم أنّ (فقابلوا بتوالي حركاتِ المثال تواليَ حركاتِ الأفعال) من كلام سيبويه، وليس الأمر كذلك. فإنّ سيبويه إنّما كان يتكلّم على أبنية المصادر، وفي هذا السياق قال: "ومن المصادرِ التي جاءت على مثال واحدٍ حين تقاربتِ المعاني قولُك: (النَّزَوانُ)، و(القَفَزانُ)؛ وإنّما هذه الأشياءُ في زعزعة البدن واهتزازِه في ارتفاع. ومثلُه: (العَسَلانُ)، و(الرَّبَكانُ). وقد جاء على (فُعالٍ) نحو: (النُّزاءِ)، و(القُماصِ)، كما جاءَ عليه الصوتُ نحو: (الصُّراخِ)، و(النُّباحِ)، لأنّ الصوتَ قد تَكلَّف فيه من نفسه ما تَكلَّفَ في (النَّزَوانِ) ونحوه. وقالوا: (النَّزْو)، و(النَّقْز)، كما قالوا: (السَّكْت)، و(القَفْز)، و(العَجْز)، لأنّ بناءَ الفعلِ واحدٌ لا يتعدَّى كما أنّ هذا لا يتعدّى. ومثلُ هذا (الغَلَيانُ)، لأنّه زعزعةٌ وتحرّك. ومثلُه (الغَثَيانُ)، لأنّه تَجَيُّشُ نفسِه وتثوُّر. ومثلُه (الخَطَرانُ)، و(اللَّمَعانُ)، لأنّ هذا اضطرابٌ وتحرُّكٌ. ومثلُ ذلك (اللَّهَبانُ)، و(الصَّخَدانُ)، و(الوَهَجانُ)، لأنّه تحرُّكُ الحرّ وثُوُرُه، فإنّما هو بمنزلةِ (الغَلَيانِ)". الكتاب: 4/ 14. وواضحٌ أنّ كلام سيبويه في سياق معاني المباني الصرفيّة، لا في سياق أنّ معانيها مستمدّة من معاني الأصوات التي شكّلتْ مبانيَها، وهو السياقُ الذي أراد ابن جنّي أن يضع كلامَ سيبويه فيه؛ لذا لا يمكن أن يُستنتَجَ من كلامِ سيبويه ما استنتجه منه ابنُ جنّي.
(71) يعني الخليل وسيبويه. وقد بيّنا في الهامش السابق أنّ كلام سيبويه في سياقِ معاني المباني الصرفيّة، لا في سياق أنّ معانيها مستوحاةٌ من أصواتها وهو السياق الذي يُدندنُ عليه ابن جنّي.
(72) الخصائص: 2/ 153.
(73) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 79.
(74) الخصائص: 2/ 153.
(75) الخصائص: 2/ 153- 154.
(76) بيّنّا في هامشٍ سابق: أنّ كلام سيبويه ليس في واردِ ما يقرّره ابن جني من دلالة الصوتِ على المعنى.
(77) الخصائص: 2/ 154- 155.
(78) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 67.
(79) الخصائص: 2/ 155.
(80) الخصائص: 2/ 155.
(81) الخصائص: 2/ 156.
(82) الخصائص: 2/ 157.
(83) ينظر: الخصائص: 2/ 157.
(84) الخصائص: 2/ 158.
(85) الخصائص: 2/ 158.
(86) الخصائص: 2/ 158.
(87) الخصائص: 2/ 158.
(88) الخصائص: 2/ 160.
(89) الخصائص: 2/ 160.
(90) الخصائص: 2/ 161.
(91) الخصائص: 2/ 161.
(92) الخصائص: 2/ 162.
(93) ينظر: الخصائص: 2/ 163.
(94) ينظر: الخصائص: 2/ 164.
(95) الخصائص: 2/ 163.
(96) دلائل الإعجاز: 49.
(97) ينظر: علم اللغة العام: 86- 87. ومثّلتُ بـ(رجل) لما مثّل له بـ(أخت)، و(ثور)، وبـ(أحمر)، لكي أدرجَ أصل الصيغة الصرفيّة في مضمون مبدأ الاعتباطيّة التي قال به. فالصيغة مبنى له مضمون كالعلامة مبنى ومضمون، لكن لماذا جُعِلتْ هذه الصيغة لهذا المعنى الصرفيّ وتلك لغيره، أمر يتعذّر تفسيره بغير مبدأ الاعتباطيّة، لأنّ الأمر لو انعكس من أوّل الوضع بحيث جُعِلتْ (مفعول) لـ(فاعل) و(فاعل) لـ(مفعول)، لما أصابَ الصرفَ بأسٌ؛ ولأدّت كلُّ صيغةٍ ما وُضِعتْ له، واستقرّت عليه.
(98) علم اللغة العام: 88.
(99) علم اللغة العام: 87.
(100) ينظر: علم اللغة العام: 87- 88.
(101) علم اللغة العام: 88.
(102) علم اللغة العام: 88.
(103) علم اللغة العام: 88.
(104) ينظر: علم اللغة العام: 88.
(105) علم اللغة العام: 88.
(106) علم اللغة العام: 88.
(107) علم اللغة العام: 88.
(108) علم اللغة العام: 88.
(109) علم اللغة العام: 89.
(110) بمعني (تمييزيّة)، أي: إنّ الصوت يقوم بميز علامة لغويّة من علامة لغويّة أخرى من حيث الصورة الصوتيّة، أي: يقلب صورة الدالّ

إلى صورة دالّ آخر، كما في (زهر)، و(نهر). لا بمعنى (وظيفة نحويّة)، فإنّ الوظيفة النحويّة معنى من المعاني النحويّة. فالعنصر النحويّ وظيفيّ بمعنى أنّه يؤدّي في التركيب وظيفة نحويّة، هي معنى من معاني النحو. فالوظيفة في النحو مُشارٌ بها إلى جهة المدلول، وفي حقل الأصوات يُشار بها إلى جهة الدالّ؛ فلا تضرب إلى قيمة معنويّة، بل تضرب إلى مقابل القيمة المعنويّة، وهو مجرّد القيمة الصوتيّة التي لا تحمل في ذاتها أيّ معنى.

(111) فاطر: 36 و37.

(112) التوبة: 38.

(113) الأعراف: 38.

(114) مناهج البحث في اللغة: 130.

(115) مناهج البحث في اللغة: 130.

(116) وقد أحسن بسّام بركة حين حَدَّ الفونيم بأنّه "أصغر وحدة صوتيّة، مجرّدة، تمايزيّة، لا تحمل بحدِّ ذاتها أيّ معنى. يُكوّن الحركة الثانية في الانبناء المزدوج. ويمكن عدُّه مجموعة من السمات التمايزيّة المتّحدة فيما بينها". علم الأصوات العام: 177.

(117) الشافية في علم التصريف: 6.

(118) ينظر: التصريف الملوكيّ: 2. إذ ذكر أنّ التصريف هو أن تعمد إلى أصول الكلمة، فتتصرّف فيها بالزيادة أو غيرها من صنوف التغيير.

(119) فقه اللغة في الكتب العربيّة: 144.

(120) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربيّة: 144، وعلم اللغة (مقدّمة للقارئ العربي): 207.

(121) المنصف: 1/ 4.

(122) دراسات في علم اللغة: 220.

(123) دراسات في علم اللغة: 221.

(124) ينظر: دراسات في علم اللغة: 221.

(125) دراسات في علم اللغة: 221.

(126) دراسات في علم اللغة: 221.

(127) دراسات في علم اللغة: 221.

(128) ينظر: دراسات في علم اللغة: 221.

(129) دراسات في علم اللغة: 221.

(130) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 35- 36 و82.

(131) اللغة العربيّة معناها ومبناها: 35- 36.

(132) اللغة العربيّة معناها ومبناها: 36.

(133) اللغة العربيّة معناها ومبناها: 36.

(134) الخصائص: 1/ 34.

(135) حاشية الخضري: 1/ 10.

(136) شرح السيّد أحمد زيني دحلان على متن الآجروميّة: 2.

(137) فَهُمْ دوّنوا النحوَ كما حَدّه السكّاكيّ (626هـ)؛ إذ قال: "اعلم أنّ النحو هو أن تنحوَ معرفةَ كيفيّةِ التركيبِ في ما بين الكلِم؛ لتأدية أصل المعنى مطلقا، بمقاييس مُستنبَطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها". مفتاح العلوم: 75. ففاقهم في الحدّ، وفاقوه في تدوين النحو واستيعابِه.

(138) النحو والدلالة: 21.

(139) ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها: 37.

(140) ينظر: النحو والدلالة: 21.

(141) ينظر: المنطق: 129.

(142) النحو والدلالة: 43.

(143) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 206.

(144) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 206.

(145) شرح الرضي على الكافية: 2/ 206.

(146) ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 191.

(147) ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 191.

(148) ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 191.

(149) ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 192.

(150) ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 192.

(151) ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 15 فما بعدها.

(152) الكتاب: 1/ 419- 420.

(153) الكتاب: 1/ 420- 421.

(154) ينظر مبحث (أل) في: الجنى الداني: 192 فما بعدها.

(155) تُعنى هذه النظريّة بتحليل المعنى إلى عناصره التكوينيّة المميّزة. وهي في الغالب على ثلاثة مستويات من المحدِّدات المعنويّة: المحدِّد النحويّ، والمحدِّد الدلاليّ، والمحدِّد التمييزيّ. ينظر: علم الدلالة: 114 فما بعدها، وقد أسماها النظريّة التحليليّة.

(156) ويمكن أن تُشجَّر على وفق هذه النظريّة، بوصفها من الملامح التمييزيّة لمقولة (الفعل)، أو تُرصّ أمامه مسبوقا كلُّ ملمح منها بالإشارة (+)، بمعنى أنّ كلّ ملمح من هذه الملامح المميّزة؛ مُضمَّنٌ في دلالة الفعل.

(157) يُشير مفهوم (التعدّي) عند سيبويه إلى القدرة البنائيّة للفعل المتمثّلة في "خلق مجالات نحويّة في داخل البنى النحويّة، لتستقرّ فيها المقولات (cotegories). وهو أمرٌ واضحٌ الوضوحَ كلَّه، في كلامه على عمل الفعل داخل بنية الجملة. وعنواناتُ أبوابِه النحويّة بعد مقدّماته؛ تُشير إشارة مباشرة إلى هذا الأمر؛ إذ جعل الفعلَ هو المتعدّي إلى الفاعلِ، والمفعولِينَ، والمفعولِ المطلق، وظرفِ الزمان، وظرفِ المكان". ظاهرة الإعراب في العربيّة: 135.

(158) ليس (اللازم) من مصطلحات سيبويه، بل من مصطلحات خالفيه؛ إذ التعدّي- عنده- سمةٌ في كلّ فعل، غيرَ أنّ بعض الأفعال تتعدّى الفاعل إلى المفعول به، وبعضها لا يتعدّاه إلى المفعول به، لكنّه يتعدّى إلى غيرِه من سائر معمولاتِ الفعل ومتعلّقاته؛ لأنّ كلّ فعلٍ يتضمّن- بدلالة مبناه على الحدثِ والزمان- الدلالةَ على كلِّ معمولاتِه.

(159) يعني به المفعول المطلق.

(160) الكتاب: 1/ 34- 35.

(161) الكتاب: 1/ 35.

(162) يقصد به اسم المكان المبهم، أي: غير المختصّ. وهو الذي لا خلاف في جواز نصبه على الظرفيّة، مثل (هُنا) في مثال ابن مالك

المشهور: (هُنا امْكُثْ أزمنا). ومن اسم المكان المبهم الجهات "الستّ، نحو: (فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف)". شرح ابن عقيل: 2/ 195، وينظر: شرح كتاب سيبويه: 1/ 270.

(163) الكتاب: 1/ 35.

(164) أي: ما كان مقدارا في المسافةِ من أسماء المكان، كالفرسخ والميل، ونحوهما. وهو ما عبّر عنه سيبويه بـ(الوقتِ في الأمكنة).

(165) في هارون: (وفي) والتصويب من بولاق.

(166) في هارون (منها). و(فيها) من بولاق.

(167) الكتاب: 1/ 36- 37.

(168) بحسب قسمة خالفيه. أمّا هو، فصفة التعدّي عنده واجبةٌ لكلّ فعل.

(169) الكتاب: 1/ 41.

(170) اللغة العربيّة معناها ومبناها: 182.

(171) النحو والدلالة: 26.

(172) الموافقات: 5/ 54.

(173) الموافقات: 5/ 54.

(174) النحو والدلالة: 27.

(175) دلائل الإعجاز: 6.

(176) دلائل الإعجاز: 46.

(177) دلائل الإعجاز: 55.

(178) دلائل الإعجاز: 55.

(179) دلائل الإعجاز: 81- 82.

(180) دلائل الإعجاز: 83.

(181) دلائل الأعجاز: 87.

(182) أعنى بها مضمون ما أجمله سيبويه في (باب الاستقامة والإحالة من الكلام)، إذ قال: "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأمّا المستقيم الحسن، فقولك: (أتيتُك أمسِ)، و(سآتيك غدا). وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره؛ فتقول: (أتيتُك غدا)، و(سآتيك أمس). وأمّا المستقيم الكذب، فقولك: (حملتُ الجبلَ)، و(شربتُ ماءَ البحرِ)، ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: (قد زيدا رأيتُ)، و(كي زيدٌ يأتيَك)، وأشباه هذا. وأمّا المحال الكذب فأن تقول: (سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ)". الكتاب: 1/ 25- 26.

ثبت المظان:

1- أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربيّ.

2- البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشيّ (794هـ)، قام بتحريره: عبد القادر عبد الله العاني، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، ط2، 1413هـ، 1992م.

3- التصريف الملوكيّ، ابن جنّي (392هـ)، عناية: محمّد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، مصر: شركة التمدّن الصناعيّة، ط1.

4- الجنى الداني في حروف المعاني، المراديّ (749هـ)، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العربيّة، ط1، 1413هـ، 1992م.

5- حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل، الخضريّ (1287هـ)، القاهرة: المطبعة الميمنيّة، 1305هـ.

6- الخصائص، ابن جنّي (392هـ)، تحقيق: محمّد علي النجار، بيروت: دار الهدى، ط2.

7- دراسات في علم اللغة، د.كمال محمّد بشر، مصر: دار المعارف، ط9، 1986م.

8- دراسات في فقه اللغة، د.صبحي الصالح، بيروت: دار العلم للملايين، ط16، 2004م.

9- دراسة المعنى عند الأصوليّين، د.طاهر سليمان حمّودة، الإسكندريّة: الدار الجامعيّة.

10- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ)، تحقيق: محمود محمّد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1413هـ، 1992م.

11- الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب (646هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، مكّة المكرّمة: المكتبة المكيّة، بيروت: دار البشائر الإسلاميّة، ط1، 1415هـ، 1995م.

12- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ابن عقيل (769هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، القاهر: دار التراث، ط20، 1400هـ، 1980م.

13- شرح الرضي على الكافية، الإستراباذيّ (686)، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي: جامعة قاريونس، ط2، 1996م.

14- شرح السيد أحمد زيني دحلان على متن الآجروميّة، دار العلم للجميع.

15- شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذيّ (686هـ)، تحقيق: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفزاف، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، ط1، 1426هـ، 2005م.

16- شرح كتاب سيبويه، السيرافيّ (368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيّد عليّ، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 2008م.

17- ظاهرة الإعراب في العربيّة (مدخل فيلولوجيّ) د.غالب فاضل المطلبيّ. عمّان: دار كنوز المعرفة.

18- علم الأصوات، د.كمال بشر، القاهرة: دار غريب، 2000م.

19- علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربيّة)، د. بسّام بركة، بيروت: مركز الإنماء القوميّ.

20- علم الأصوات اللغويّة (الفونيتيكا)، د.عصام نور الدين، بيروت: دار الفكر اللبنانيّ، ط1، 1992م.

21- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، القاهرة: عالم الكتب، ط5، 1998م.

22- علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة د.يوئيل يوسف عزيز، مراجعة د.مالك يوسف المطلبي، بغداد: دار آفاق عربيّة، 1985م.

23- علم اللغة (مقدّمة للقارئ العربيّ)، د. محمود السعران، بيروت: دار النهضة العربيّة.

24- علم وظائف الأصوات اللغويّة (الفونولوجيا)، د.عصام نور

الدين، بيروت: دار الفكر اللبنانيّ، ط1، 1992م.
25- فقه اللغة في الكتب العربيّة، د.عبده الراجحيّ، بيروت: دار النهضة العربيّة.
26- الكتاب، سيبويه (180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ، 1988م.
27- اللسانيّات والدلالة (الكلمة)، منذر عيّاشي، حلب، مركز الإنماء الحضاريّ، ط1، 1996م.
28- اللغة العربيّة معناها ومبناها، د.تمّام حسّان، الدار البيضاء: دار الثقافة، طبعة 1994م.
29- المعرفة اللغويّة: طبيعتها وأصولها واستخدامها، نوم تشومسكي، ترجمة د.محمّد فتيح، القاهرة: دار الكتب العربيّة، ط1، 1993م.
30- مفتاح العلوم، السكّاكيّ (626هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط2، 1407هـ، 1987م.
31- مناهج البحث في اللغة، د.تمّام حسّان، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة، 1990م.
32- المنصف، ابن جنّي (392هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ، 1954م.
33- المنطق، محمّد رضا المظفّر، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1427هـ، 2006م.
34- الموافقات، الشاطبيّ (790هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الخُبَر: دار ابن عفّان، ط1، 1417هـ، 1997م.
35- النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحويّ الدلاليّ)، د.محمّد حماسة عبد اللطيف، القاهرة: دار الشروق، ط1، 1420هـ، 2000م.

Meaning Cotainers

Saeed Ahmed Al-Batati

Abstract

This study aims at investigating the so-called "meaning containers". In another word it tackles the questions (where does the meaning exist?) and the question (what are the linguistic levels that include meaning؟)

There are four linguistic levels (the phonological level, the morphological level, the syntactic level and the semantic level). Meaning containers should be searched for in the phonological level, morphological level and syntactic level not in the semantic level because the semantic level is the level of meaning. It is the result of the other three levels. Meaning is taught in the semantic level and may be explored in the other levels. Semantics studies the meanings in these three levels, classifies these meanings, analyzes them and suggests methods for analyzing and studying them. Consequently, this study investigates meaning containers in the phonological level, morphological level and syntactic level.